للعلوم الانسانية

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكّمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد العشرون

الرقم الدولي للمجلة

(2522 - 3402)

ISSN - 2959555-X (Print)

ISSN - 29595541- (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

آب

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ٢٠
آب - ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي للمجلة (2522-3402)

ISSN - 2959-555X (Print)

ISSN - 2959-5541 (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١-اسم المجلة: مجلة السَّلام الجامعة
٢-اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
٣-جهة الاصدار: كلية السَّلام الجامعة
٤-الموقع الالكتروني: **www.alsalam.edu.iq**
٥-البريد الالكتروني: **journal@alsalam.edu.iq**
٦- رابط المجلة على موقع المجلات الأكاديمية العراقية:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

المراجعة اللغوية:
أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية
الأستاذ طارق العاني / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:
أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:
اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:
البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع:
جمهورية العراق، والدول العربية، والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: (2127) لسنة 2015 ميلادية
الرقم الدولي للمجلة: (3402 – 2522)
ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)

رئيس التحرير:

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني

معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير:

أ.م. د. أحمد عباس محمد/ التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية/ كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi
لغة عربية – عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير

٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani
إدارة تربوية – معاون العميد للشؤون العلمية – كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير

٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed
فلسفة أصول الدين – كلية السلام الجامعة / مدير التحرير

٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji
علوم جغرافية –ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba
علوم تاريخ – جامعة بنغازي/ ليبيا

٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj
لغة عربية – جامعة سوسة / تونس

٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah
تخطيط ستراتيجي – مركز البحوث / بريطانيا

٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي / Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi
فلسفة في الشريعة الإسلامية – فقه مقارن، قسم الشريعة – كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i
علم النفس الرياضي / كلية السلام الجامعة

١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة

١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة

١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari
إدارة أعمال تنمية بشرية / كلية السلام الجامعة

١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom
رئيس قسم المالية والمصرفية / كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعدُ:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد العشرون من «مجلة السّلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلميّة العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم. يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراساتٍ من نتاج أساتذة الكلية وعددٍ من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية (العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكلٍ علميّ منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه. ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدّم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي
عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعًا على الحاسوب بنظام Simplified Arabic على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم .(A4)

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) Bold .

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢) Bold .

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءًا من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهدًا بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقًا للأنموذج المعتمد في المجلة

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقًا للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يومًا.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥.٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي) من داخل العراق، و(١٥٠) دولارًا من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، رابط الموقع:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

دليل المقوِّمين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلًا ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية العلمية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١	أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي الباحثة: طيبة عبد الرزاق صبار عبد الرزاق	نَوَادِرُ الإمَام الشَّافِعِي فِي كِتَابِ نَوَادِرِ الْفُقَهَاءِ لِلجَوهَرِي فِي بَابِ الْحُدُودِ وَالجِنَايَاتِ وَالدّيّاتِ / دِرَاسَةٌ فِقهِيةٌ مُقَارَنَةٌ	١٩ – ٥٢
٢	أ.د. محمد جاسم محمد زويد	الإجماع عند الأُصوليين نماذج تطبيقية في كتاب «اختلاف الفقهاء» للإمام الطبري (ت٣١٠هـ)	٥٣ – ١٠٤
٣	أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري م.م. محمد إسماعيل حسين جياد	أحكام المخنث بين الشريعة والقانون العراقي	١٠٥ – ١٢٤
٤	أ.د. عبد الكريم عبد الغني عبد الكريم أ.م.د. عبد الستار صالح هوبي	«العُجالة في حكم بيع العدّة والأمانة» للشيخ العلامة إبراهيم بن حُسَيْن بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن احْمَد ابْن بيري زاده الحنفي (١٠٢٣هـ – ١٠٩٩هـ) دراسة وتحقيق	١٢٥ – ١٤٨
٥	أ.م.د. محمود رجب محمد	حقيقة النسخ في القرآن الكريم بين المثبتين والنافين	١٤٩ – ٢٠٦
٦	أ.م.د. ياسين طه حسن شطب	حرية اعتناق الإسلام من غير المسلمين ووسطية الفكر الإسلامي / دراسة عقدية	٢٠٧ – ٢٣٨
٧	أ.م.د. أحمد سعيد علوان	إنصافُ النّحاة بمنهجِهم وبأسبابِ تقليلِ استشهادِهم بالقرآنِ والحديثِ النّبويِّ	٢٣٩ – ٣١٠
٨	أ.م.د. هيفاء رزاق ناهي	دور الوسائل التربوية في مجابهة الغلو والتطرف وفق المنظور القرآني	٣١١ – ٣٤٢
٩	أ.م.د. ميساء لؤي عبد الله	تاريخ التحولات السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ وأثرها في العلاقات العراقية – الإسبانية	٣٤٣ – ٤٠٤

١٠	أ.م.د. أنس سعد عبد الهادي العساف	آية حلف اليمين دراسة أصولية	٤٠٥ – ٤٧٠
١١	أ.م.د. بشار صبيح محمد أ.م.د. باسم علي حسين أ.م.د. جلال عازل غزال	حالات وقف القسم في الميراث الإسلامي / الشك في وجود الوارث ونوعه انموذجا / دراسة فقهية مقارنة	٤٧١ – ٥٠٢
١٢	م.د مجيد عبود فهد	دور شبكات التواصل الاجتماعي في اثارة نزعة الاستهلاك التفاخري لدى الجمهور دراسة مسحية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في مدينة بغداد للمدة من ٢٠٢٣/١٢/١ الى ٢٠٢٤/٤/١	٥٠٣ – ٥٤٦
١٣	م.د. عبد الرحمن طارق عطيه	دور المملكة العربية السعودية لدعم القضية الفلسطينية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢ – ٢٠٠٥)	٥٤٧ – ٥٧٤
١٤	م. د. ثائر جلوي علوان	رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ للإمام ابن الصائغ محمد بن إبراهيم الحنفي (ت١٠٦٦هـ) / دراسة وتحقيق	٥٧٥ – ٥٩٦
١٥	م.د. بلال مجيد علي العبيدي	اختِلَافُ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي بَعضِ مَسَائِلِ المِيرَاث	٥٩٧ – ٦٢٢
١٦	م.د. أنسام قتيبة يحيى	التقديم والتأخير عند الزركشي (ت٧٤٥هـ) في البرهان في علوم القرآن بين التركيب والدلالة	٦٢٣ – ٦٤٢
١٧	م.د. روزا زيدان خلف عكلة م.م. عبد اللطيف عائد عباس حسن التميمي	الحكماء وأثرهم في المجتمع المصري القديم ٣٢٠٠ – ١٧٧٨ ق.م / دراسة تاريخية	٦٤٣ – ٦٨٤
١٨	م.د. عبد الحميد طارق عطية	الفتوحات الإسلامية للهند في ضوء كتاب قصة الحضارة للمستشرق الأمريكي «ول ديورانت» / دراسة تحليلية نقدية	٦٨٥ – ٧١٤
١٩	م.م. غفران قاسم علوان	الحِكَايةُ عِنْدَ العُكْبَرِي (٦١٦هجرية)/ دِراسةٌ نَحْوِيَّةٌ دَلاليةٌ	٧١٥ – ٧٣٠
٢٠	الباحثة: خديجة عبد الستار صادق سليمان	الهجرة غير الشرعية وآثارها في القانون الدولي العام	٧٣١ – ٧٥٦

٢١	م.م. أشواق قاسم توفيق حمودي	المخطط الاجتماعي والمدن الحضرية	٧٥٧ – ٧٨٤
٢٢	د. مهدي شريفي م.م. أحمد حسن صالح	عيوب أصول المحاكمات الجزائية	٧٨٥ – ٧٩٨
٢٣	م.م. عدي ذياب ضاري المعيني	مشتملات الحكم الجزائي	٧٩٩ – ٨٢٨
٢٤	م.م. سارة شاكر حميد شاكر	أثر التحليل الاستراتيجي وفق مصفوفة SWOT في تعزيز الأداء الريادي	٨٢٩ – ٨٦٦
٢٥	م.م. حسين صلاح الخرسان	الدور السياسي لحركة الإخوان المسلمون في مصر/ فترة الرئيس محمد مرسي انموذجًا	٨٦٧ – ٨٩٠
٢٦	م.م. هديل رحيم خضير م.م. رنا منير عبد الرزاق	مستوى استعمال الوسائل الحديثة في البحث العلمي لطالبات كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية	٨٩١ – ٩٢٢
٢٧	م.م. نور غسان سليمان	مصطلح «كالكلمة الواحدة» / دراسة نحوية	٩٢٣ – ٩٥٢
٢٨	م.م. علي حسين علي الجميلي	الفساد الإداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣م	٩٥٣ – ٩٧٨
٢٩	الباحث: مزاحم حمدي إبراهيم علي أ.م.د. أحمد عليوي حسين	الاختيارات الأصولية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» في مسائل السُّنة / جمعًا ودراسة	٩٧٩ – ١٠١٠
٣٠	الباحثة: هند وليد عبد الستار داود أ.م.د. إبراهيم جليل علي	نماذج من ترجيحات ابن فرس (ت٥٩٧هـ) في سورة الأنفال في كتابه أحكام القرآن	١٠١١ – ١٠٥٠
٣١	إعداد الباحثة: آلاء عادل علوان بإشراف: أ.م.د. أسماء عبد الجبار عودة	نماذج من اختيارات الإمام الدّارَكي الفقهية / دراسة مقارنة	١٠٥١ – ١٠٨٠
٣٢	الباحث: أسعد محمد توفيق إشراف: أ.م.د. إدريس إبراهيم صالح	ترجيحات الإمام الصنعاني في كتابه سبل السلام / أحكام الطلاق إنموذجًا	١٠٨١ – ١١١٠
٣٣	الباحثة: أسماء غازي عزيز حميد إشراف: أ.م.د. ضياء الدين حمزة إسماعيل	الفرائد شرح ملتقى الأبحر / دراسة وتحقيق (الأضحية أنموذجًا)	١١١١ – ١١٣٢
٣٤	إعداد الباحثة: أزهار طارق جعفر بإشراف: أ.م.د. إدريس إبراهيم صالح	الاختيارات الفقهية للإمام البوشنجي في الأطعمة وما يؤكل وما لا يؤكل / نماذج مختارة	١١٣٣ – ١١٥٨

٣٥	اعداد الباحث: محمد إسماعيل حسين جياد آل عزيز	هجر الزوجة في الفقه الإسلامي/ دراسة مقارنة	١١٥٩ – ١١٩٠
٣٦	الباحث: عبد الجبار جاسم محمود إشراف: أ.د. محمد فرج توفيق حمود	التَّعليلُ الصَّوتِيّ عِندَ الكِرمَانِيّ فِي تَفسِيرِ اللُّبَابِ / الهَمزُ أنمُوذَجًا	١١٩١ – ١٢١٢
٣٧	الباحثة: بتول علاوي مطلك إشراف: أ.م.د. عبد الهادي محمود الزيدي	القياس وأقسامه عند القاضي أبي يعلى الحنبلي (ت٤٥٨هـ) في كتابه العدة في أصول الفقه	١٢١٣ – ١٢٤٢
٣٨	الباحث: قيس تركي محمد إشراف: م. د. عمر نواف موسى	الاختيارات الأصولية لابن عقيل في حجية الأجماع الصريح من كتابه الواضح في أصول الفقه / نماذج مختارة	١٢٤٣ – ١٢٦٤
٣٩	الباحثة: فاطمة ماجد حامد مطشر إشراف: أ.د. حيزومة شاكر رشيد	الاختيارات الأصولية لابن إمام الكاملية في مسائل دلائل فعل النبي (ﷺ) وتعارضه	١٢٦٥ – ١٢٩٢
٤٠	م.م. حسام الدين محمد سلمان	الديانة الزرادشتية والتراث الآري المشترك / دراسة مقارنة في الرموز والطقوس الدينية	١٢٩٣ – ١٣٤٤
٤١	Asst. Lect. Sajjad Abdulkareem Naeem Asst. Lect. Mustafa Salim Mhawes	Metaphorical Layers and Symbolism in Robert Lee Frost's >After Apple Picking<	١٣٤٥ – ١٣٦٠

إنصافُ النّحاة بمنهجِهِم وبأسبابِ تقليلِ استشهادِهم بالقرآنِ والحديثِ النّبويِّ

Vindicating Grammarians: Their Methodology and Rationale for Reduced Quranic and Hadith Citations

أ.م.د. أحمد سعيد علوان

كليّة الإمام الأعظم / الجامعة، العراق.

Assistant Professor: Ahmed Saeed Alwan

ahmed.saeed.alwan@imamaladham.edu.iq

aasmma64@yahoo.com

الملخص

هذا بحثٌ غرضُهُ إنصافُ النّحاةِ ضدَّ التُّهم التي وجِّهَتْ إليهم، لأنّهُم جعلوا الشّواهدَ الشِّعريّةَ أكثرَ من شواهدِ القرآنِ، والحديثِ النّبويِّ في الاحتجاجِ النّحويِّ، وأسميتُهُ:(إنصافُ النّحاةِ بمنهجِهم، وبأسبابِ تقليلِ استشهادِهم بالقرآنِ والحديثِ النّبويِّ)، وهو في ثلاثةِ مباحث، ذكرتُ في المبحثِ الأوّل وبالأرقامِ غالبًا أدلةَ تقديمِ النّحاةِ الاستشهادَ بالشّعرِ، وكلامِ العربِ على نصوصِ القرآنِ، والحديث، وفي المبحثِ الثّاني، والثالثِ ذكرتُ الأسبابَ التي جعلتهم يختارون منهجهم، وهي أسبابٌ في المنهجِ نفسِهِ، وأخرى من خارجِ المنهج، وخلاصةُ الأسبابِ والنتائجِ أنّ النحاةَ استدلوا بلغةِ العربِ لا بلغةِ القرآنِ فقط، وهذا فرقٌ كبيرٌ، ومن الطّبيعيِّ أنْ يُكثروا من شواهدِ كلامِ العربِ، والشعرِ خاصّةً، وكذلكَ هم ساروا على سنّةٍ من سبقَهم، وهي الإكثارُ من الاحتجاجِ بالشعر، وكلامِ العربِ، وذلكَ خدمةً للقرآنِ الكريم، ودفعًا للحنِ.

الكلمات المفتاحيّة : إنصاف، منهج النّحاة، الاستشهاد بالشّعر، الاستشهاد بالقرآن، الاستشهاد بالحديث.

»This research aims to vindicate grammarians against accusations of favoring poetic evidence over Quranic and Prophetic Hadith citations in linguistic argumentation. Titled 'Vindicating Grammarians: Their Methodology and Rationale for Reduced Quranic and Hadith Citations,' it comprises three sections.

Section one examines grammarians' preference for poetic evidence, highlighting numerical data. Sections two and three

explore reasons behind their methodology, including internal and external factors.

The study concludes that grammarians relied on Arabic language evidence rather than solely Quranic language, a significant distinction. Their approach naturally emphasized Arabic speech and poetry, aligning with established tradition, serving the Quran, and preventing misinterpretation«.

Keywords: fairness, grammarians' approach, citing poetry, citing the Qur'an, citing Hadith.

التّمهيد

نقرأُ كثيرًا انتقادًا وهجومًا على النّحاةِ بسببِ تقديمِهم الاستشهاد بكلامِ العربِ – خاصّة الشّعر– على القرآنِ الكريم، والحديثِ النّبويِّ، فمثلا ألّفَ الدكتور أحمد مكّي الأنصاري كتابًا سمّاه: الدّفاعُ عن القرآن ضدَّ النّحويينَ والمُستشرقينَ، يصفُ فيهِ النّحاةَ بالطّغاةِ، ويتساءلُ: ماذا أقولُ لهؤلاءِ الطّغاة؟، وذلك لأنّهم خطّأوا قراءاتٍ صحيحةً، ولم يجعلوا الشّاهدَ القرآنيَّ المصدرَ الأوَّلَ في الاستدلالِ، ثمّ يقولُ: سامحَهُمُ اللهُ[1].

ومنَ المعاصرينَ من أتَّهَمَ سيبويه بالجناية، فسمّى كتابَهُ : (جناية سيبويه، الرّفضُ التّام لِما في النّحو من أوهام)، ويرى أنّ النّحاةَ جعلوا النّحوَ كالقرآنِ، لا يحقُّ لأحدٍ نقدهُ، أو معارضتهُ، ويرى أنّنا نرتكبُ ازدواجيّةً حينما نستخدمُ العاميّةَ في مجالٍ، والفُصحى

(١) ينظر الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، دار المعارف بمصر، ١٢٩٣هـ – ١٩٧٣م، المقدّمة ، ١/ صفحات: ج، د، هـ.

في مجالٍ آخر[1]، وكتابُهُ في مسائلِ النّحوِ التي يراها صعبةً، وليس في الأصولِ النّحويّةِ، ويشيرُ بوضوحٍ إلى تفضيلِهِ اللغة العاميّة على الفُصحى.

وقديماً تَعَجَّبَ ابنُ حزم (ت:٤٥٦هـ) ممّنْ يقدّم لغة العربِ في الاحتجاجِ على لغةِ النّبيِّ، فهو يذكرُ: ((أنّ أحدَهُم إذا سُئِلَ مِنْ أينَ قلتَ ذلكَ.؟، أنشدَ قولَ أعرَابيٍّ جَلفٍ))، وانتقدَ صنيعَهم، واتّهمَهُم بالضّلالِ، بقولِهِ: ((... أنّهُ - عليهِ السّلامُ - أفصحُ مِنْ امرئِ القيسِ، ومِنَ الشّماخِ، ومِنْ حسن البصريّ، وأعْلَمُ بلغةِ قومِهِ مِنَ الأصمعيِّ، وأبي عُبيدة، فمَا في الضَّلالِ أبعدُ مِنْ أنْ يُحتَجَّ في اللغةِ بألفاظِ هؤلاءِ، ولا يُحتَجُّ بلفظِهِ عليهِ السَّلامُ، فكيفَ وقد أضافَ ربُّهُ تعالى فيهِ إلى ذلكَ العِصمةَ.؟!).[2]

وعليهِ فهذا البحثُ يُنصِفُ النّحاةَ الأوائلَ في مسألتينِ، الأولى: في عمومِ منهجِهِم الذي ارتضوهُ لأنفسِهم، والثانية: في أسبابِ تقليلِهم من الاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ، والحديثِ النّبويِّ مع اعترافِهم أنّهما أعلى النّصوصِ فصاحةً وبلاغةً.

أقولُ قبلَ انتقادِ النّحاةِ الأوائلِ - الذين خدموا القرآنَ الكريمَ، والحديثَ النّبويَّ بقواعدِهم التي وضعوها - نحتاجُ إلى فهمِ منهجِهم، ليتّضِحَ لنا صوابُ الطريقِ الذي سلكوه في ترتيبِ الاستشهادِ بنصوصِ السّماعِ من شعرِ العربِ ونثرِهم، ومن القرآنِ الكريمِ، والحديثِ النّبويِّ، وهذا لا يعني أنّ منهجَهُم معصومٌ، ولكنّهُ في الأغلبِ منهجٌ دقيقٌ، ومتميزٌ.

---

(١) أوزون، زكريا، جناية سيبويه، رياض الرّيس للكتب والنّشر، الطبعة:١، بيروت، ٢٠٠٢، ص:١٣، ١٧٢، ١٧١.

(٢) ابن حزم، أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ أحمد محمّد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٤/ ٣٦، ٣٧، سنة النشر: لا توجد، ولكنّ الاستاذ إحسان عباس كتب في آخر تقديمه للكتاب: بيروت، ٣٠ تشرين الثاني ،١٩٧٩م.

تعريف الإنصاف لغة: النِّصفُ: أَحَدُ شِقَّي الشَّيءِ، والنَّصَفةُ: اسْمُ الإِنْصَاف، وَتَفْسِيرُهُ: أَن تُعْطِيَهُ مِنْ نَفْسِكَ النَّصَف، أَي تُعْطَيَهُ مِنَ الْحَقِّ كَالَّذِي تَسْتَحِقُّ لِنَفْسِكَ، والفعل أَنْصَفَ مِنَ الإِنْصَاف، وهو: إِعْطَاءُ الْحَقِّ.(١)

أمّا اصطلاحًا: فهو ليسَ مُصطلحًا نحويًّا، ولذلك تعريفُهُ مُشتقٌّ من التعريف لغةً، فهو العَدلُ، وأخذُ الحقوق، وإعطاؤها، يقول ابْنُ الأَعرابي: ((أَنْصَفَ إِذَا أَخذ الْحَقَّ، وأَعطى الْحَقَّ))(٢)، ويقولُ الرّاغبُ: ((الإنصافُ هو مُقابَلةُ الخَيرِ مِنَ الخَيرِ، والشَّرِّ مِنَ الشَّرِّ بما يُوازيه))(٣)، وقد جاءَ اللفظُ بهذه المعاني عند أبي البركات الأنباريّ عنوانًا لكتابه وهو: (الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ بينَ النّحويينَ البصريينَ والكوفيينَ)، فهو يذكر أنّه أرادَ الانصافَ في نُصرَةِ أحدِ الفريقين(٤).

تعريفُ الاستشهاد لغة: شَهِدَ، شَهَادَةً، ومِنْ أَسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: الشَّهِيدُ، قَالَ أَبو إِسحق: الشَّهِيدُ مِنْ أَسماء اللَّه الأَمين فِي شَهَادَتِه، وَقِيلَ الشَّهِيدُ الَّذِي لَا يَغيبُ عَنْ عِلْمه شَيْءٌ، والشَّهيد: الحاضر، والشَّاهِدُ العالِم الذي يُبَيِّنُ ما عَلِمَهُ، وأَصلُ الشَّهَادَة: الإِخْبار بِمَا شاهَدَه، والتَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ معروفٌ، وقَوْمٌ شُهُودٌ، أَي حُضورٌ، والشَّهَادَةُ أَيضًا

(١) يُنظر ابنُ منظور، محمّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، ٩ / ٣٣٠ – ٣٣٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٩/ ٣٣٢.

(٣) الرّاغب، أبو القاسم الحسَين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني، (المتوفى: ٥٠٢هـ) ،تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٩٨٣ م، ص: ٨٧.

(٤) يُنظر الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

مَعْنَاهَا الْيَمِينُ، والشَّهِيدُ: المقْتول فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْجَمْعُ شُهَداء، والشَّاهِدُ: الَّذِي يَخْرُجُ مَعَ الْوَلَدِ كأَنه مُخاط، وغيرُها.(١)

الاستشهادُ في النّحو اصطلاحًا: لم أجدْ حسبَ اِطّلاعي من المؤلِّفين القدماءِ من عرّفَهُ، ووجدتُهُ عند الجُرجاني ((المُتوفّى سنة ٨١٦هـ) في كتاب: (التّعريفات)، في قولِهِ: ((في اصطلاحِ القوم: عبارةٌ عمّا كانَ حاضرًا في قلبِ الإنسانِ، وغلبَ عليهِ ذكرُهُ، فإنْ كانَ الغالبُ عليهِ العِلمُ فهوَ شاهِدُ العِلمِ.))(٢)، ولكنَّ هذا لا يخصُّ الشَّاهِدَ النَّحويَّ، ووجدتُهُ عند التهانوي (المتوفّى سنة ١١٥٨ هـ) يعرّفهُ بقولِهِ: ((وعندَ أهلِ العربيّةِ الجُزْئِيُّ الذي يُستشهدُ بهِ في إثباتِ القاعِدةِ، لِكونِ ذلكَ الجُزْئيّ مِنَ التّنزيلِ، أو مِنْ كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيتِهم، وهو أخصُّ مِنَ المِثالِ.))(٣)، والمقصودُ بالجُزئي: الشّواهدُ لإثباتِ القاعدة، حيث حدَّدَها التهانوي بقوله: مِنَ التّنزيلِ (أي القرآن الكريم)، وكلامِ العربِ الموثوقِ بعربيتِهم، وأمّا ما ذكره عن المثالِ، فالمثالُ يأتي بهِ النّحويُّ لإيضاحِ القاعدةِ، وقد يكون مُصطنعًا، والشَّاهدُ يُؤتى به لإثباتِ القاعدةِ، من لغة المُتكلِّمينَ بها، المحتجِّ بلغتِهم، فالشّاهد أخصُّ في إثبات القاعِدَةِ، وليس المِثال.

(١) يُنظر ابن منظور، لسان العرب، ٣/ ٢٣٨ - ٢٤٣.

(٢) الجرجاني، التعريفات ١٢٤.

(٣) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.، ١/ ١٠٠٢.

وقد استخدمَ المُحْدَثُونَ هذا المصطلحَ، منهم بطرسُ البُستاني، (المُتوفّى سنة ١٨٨٣م) الذي سمّاهُ: (الاستشهادُ في النّحوِ)، وكرّرَ تعريفَ التهانوي نفسَهُ.(١)

وسمّى الدّكتور محمّد عيد عنوانَ كتابِهِ: (الاستشهاد والاحتجاج باللغة)، ويتكلّمُ عن ثلاثةِ مصطلحاتٍ تتقاربُ بالمعنى، هي : (الاستشهاد، والاحتجاج، والتّمثيل)، ويقول : ((فكتبُ النّحو تُردِّدُ عباراتٍ مثل: واستَشْهَدُوا بكذا، والاسْتِشْهَادُ بهذا البيتِ لا يَصِحُّ.))(٢)، وهو لم يُعرِّفِ الاستشهادَ، ولكنْ يمكنُ أنْ نَعُدَّ قولَهُ الآتي تعريفًا له، يقول: ((فالشّواهد في النّحو أخبارٌ قاطِعةٌ موَثَّقَةٌ، يَسوقُها علماءُ اللغةِ عن النّاطقينَ باللغةِ.))(٣)

تعريفُ القرآن لغة: قَرَأَ، ويقال: قَرَأَهُ، يَقْرَؤُهُ، ويَقْرُؤُهُ، و قَرْءاً، وقِراءَةً، وقُرآناً، القُرآن: مَعْنَى الْجَمْعِ، وَسُمِّيَ قُرْآناً لأَنه يَجْمَعُ السُّوَر، فيَضُمُّها.(٤)

تعريف القرآن اصطلاحًا: هو المُنَزَّلُ على الرّسولِ محمّدٍ، المكتوبُ في المَصاحفِ، المَنقولُ عنه نقلًا مُتواتِرًا بلا شُبْهَةٍ .(٥)

---

(١) البستاني، بطرس (ت: ١٨٨٣م) ،محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، ٢٠٠٨م، ص: ٤٨٥.

(٢) عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ،رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، دار الشرق الأوسط للطباعة، العطار وشركاه، القاهرة، سنة ١٩٨٨م ، ص: ٨٥.

(٣) عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: ٨٦

(٤) يُنظر ابنُ منظور، لسان العرب، ١/ ١٢٨.

(٥) الجرجاني : كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص:١٧٤.

تعريفُ الحديث لغة: الحديث: نقيضُ القديم، والحديثُ: الخبرُ، يأتي على القَليلِ، والكثيرِ، وجمعُهُ أحاديثَ على غيرِ قياسٍ، يذكرُ الفَرّاءُ أنّ واحدَ الأحاديثِ أُحْدُوثَةٌ، ثمّ جعلوهُ جمعًا للحديثِ، والحُدوثُ: كونُ شيءٍ لم يكنْ وأحدثَهُ اللهُ فحَدَثَ، وحَدَثَ أمْرٌ، أي وقعَ.(١)

الحديثُ النّبويّ اصطلاحا: ((ما نُقِلَ عن رسولِ الله – صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – مِنْ قَولٍ، أو فِعْلٍ، أو تَقريرٍ، وزادَ بعضُهُم: «مِمّا ليسَ بقرآنٍ» وقال بعضُهُم: تُطلَقُ السُّنَّةُ على ما صَدَرَ مِنَ النَّبيِّ مِنَ الأفعالِ، والأقوالِ التي ليستْ لِلإعجازِ))(٢)، والنّحاةُ يخصّهُم الاستدلالُ بكلامهِ – صلّى اللهُ عليهِ وسلّم–.

– أمّا منهجي في الهوامش، فأنا لا أكتبُ عبارة : (المصدر السّابق نفسه)، وإنّما أذكرهُ بالاسمِ كي لا أُشتِّتَ ذِهنَ القارئ بالرجوعِ إلى سطرٍ سابقٍ، أو إلى صفحةٍ أخرى، وكذلكَ من منهجي في الهامشِ، أنّني أقدِّمُ اللقبَ أو الاسمَ المشهور بهِ الكاتبُ، ثمّ اسمَ المصدرِ.

المقدّمة

هذا بحث بعنوان : (إنصافُ النّحاةِ بمنهجهِم وبأسبابِ تقليلِ استشهادِهم بالقرآنِ والحديث النّبويِّ)، وقسمتُهُ إلى ثلاثةِ مباحثٍ، المبحثُ الأوّل بعنوان: (أدلةُ تقديم النّحاة الاستشهاد بالشّعر وكلام العرب على نصوص القرآنِ، والحديثِ النّبويّ.)

(١) ينظر الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.، ١/ ٢٧٨.

(٢) المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م ،١/ ٣٠٥.

ذكرتُ فيهِ الأدلةَ، وبعضها بالأرقامِ التي تؤكّد تقديمَهم الاستشهادَ بالشّعرِ، وكلامِ العربِ على الاستشهاد بالقرآنِ الكريم، والحديثِ النّبويّ، والمبحثُ الثاني بعنوان: (أسبابٌ من خارجِ منهجِ النّحاةِ.) بيّنتُ فيهِ الأسبابَ الخارجيّةَ التي أدّت إلى سلوكهم هذا المنهجِ في الاستدلالِ، والمبحث الثالثُ بعنوان: (أسبابٌ في منهجِ النحاةِ نفسهِ.)، وهي أسبابٌ في داخلِ منهجِ النحاةِ قَصَدوا إليها قصْدًا، لأنّهم رأوها هي الأفضلُ.

مشكلة البحث: هناكَ لَبْسٌ عندَ بعضِ الباحثينَ في فهمِ منهجِ النّحاةِ الاوائلِ، والحكمِ عليه، ومنه اللّبسُ بسببِ الإكثارِ منَ الشّواهدِ الشّعريّةِ على شواهدِ القرآنِ الكريمِ، والحديثِ النّبويِّ، ممّا أدى إلى الطّعنِ بالنّحاةِ أنفسِهم، وبمنهجِهم.

سببُ اختيارِ الموضوع: إنّ سببَ اختيارِ هذا الموضوع هو توضيحُ منهجِ النّحاةِ الأوائل بما أرادوهُ هم في زمانِهم من تقديمهم الاستشهادَ بكلامِ العربِ، وخاصّة الشّعر على الاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ، والحديثِ النّبويّ، وسببٌ آخر هوَ لإثباتِ أنَّهم كانوا على صوابٍ في غالبِ منهجهم.

أهميةُ البحث: إنّ أهميّةَ البحثِ في كونِهِ يُقدّمُ نقاشًا أصوليًّا في أصولِ النّحوِ، ويحدّدُ فهمَ مصدرِ السّماعِ كما أرادَهُ النّحاةُ الأوائلِ في خدمةِ كتابِ ربِّهم، ولغةِ العربِ، لا كما يتصورُهُ من طعنَ بمنهجِ النّحاةِ، أو مَنْ حاكمَهم وفقَ عصرِهِ هو لا وفقَ عصرِ نشوءِ النّحوِ، وأهمُّ ما يناقشُهُ البحثُ مسألةً ذكرها بعضُ الكتّابِ ضِدَّ النحاةِ، وهي أنّهم لم يُقدِّمُوا القرآنَ الكريمَ، والحديثَ النّبويَّ في الاستشهادِ على كلامِ العربِ وخاصّة الشّعر.

المنهج المتّبع : اقتضتْ طبيعةُ البحثِ اختيارَ المنهجِ الوصفيِّ والاستقرائيِّ.

الدّراسات السّابقة: لم أرَ حسبَ اطلاعي عنوانًا صريحًا يتحدّثُ في موضوعِ الدّفاع عن منهجِ النُّحاةِ، خاصّة في موضوعِ الاستشهاد بالقرآنِ الكريمِ، والحديثِ النّبويِّ،

بل قد كُتِبَ عكسَ هذا، مثلُ كتاب: الدّفاع عن القرآن ضد النّحويين والمُستشرقين، للدكتور أحمد مكّي الأنصاري.

ووجدتُ بحثًا في مجلة الألوكة الأدبيّة واللغويّة، وهي مجلة إلكترونية نشرَ فيها الدكتور إبراهيم عوض سلسلةَ مقالاتٍ، بلغتْ (١٥) خمسَ عشرة مقالة، بعنوان : دفاعٌ عن النّحو والفصحى، (الدعوة إلى العامية تطلُّ برأسها من جديد)، يردُّ على زكريا أوزون، وينتقدُهُ في كتابِهِ الذي ذكرتُهُ في التّمهيدِ الذي عنوانه : (جناية سيبويه)، والدكتور إبراهيم يدافع عن النّحو بمسائله التي انتقدها زكريا أوزون، فهو لا يتناولُ ما في بحثي من عناوينَ في أصولِ النّحو، ومنهج النّحاةِ.(١)

وقد أُلِّفتْ كُتُبٌ، وبحوثٌ كثيرةٌ، تتحدثُ عن منهجِ النّحاة بطريقةٍ وصفيّةٍ ، أو مقارنةٍ بين المدرستينِ البصريّةِ والكوفيَّةِ ، ومن المؤلفاتِ القديمةِ كتابُ رسالةِ الحروفِ للفارابي (ت٣٣٩هـ)، وهو كتابٌ ليس في النّحو بل في فقهِ اللغةِ، وفلسفتِها، وقد خصّص صفحاتٍ قليلة فيما سمّاه : (الفصل الحادي والعشرون : أصلُ لغةِ الأمّةِ واكتمالها)، تحدث فيهِ عن منهجِ النّحاةِ في الأخذِ من قبائلِ العربِ بحدودِها المكانيّةِ والزمانيّةِ، وكان عَرْضًا وصفيًّا كما سأذكرُ في المبحثِ الثّالثِ، وكذلكَ بعضُ المؤلّفاتِ في اِختلافِ المدرستينِ في مسائلَ معيّنةٍ التي يتمُّ شرحها على رأي كلِّ فريقٍ، ثم يذكرُ المؤلفونَ موقفَهم من المسألةِ الخلافية، ككتابِ: الإنصافِ في مسائلِ الخلافِ بينَ النَّحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، للأنباريّ، وغيرهُ من الكتبِ.

وفيما يلي بعضُ المؤلفاتِ التي تحدّثتْ عن قضيةِ الاستشهادِ بشكلٍ وصفيٍّ، وبعضها

(١) عوض، إبراهيم، دفاع عن النّحو والفصحى، (الدعوة إلى العامية تطل برأسها من جديد)، مجلة الألوكة مجلة الألوكة الأدبيّة واللغويّة، (مجلة إلكترونيّة)، أوّل مقالة بتاريخ: ١٥/ ٣/ ٢٠١٥ م - ٢٥/ ٥/ ١٤٣٦ هـ، آخر مقالة بتاريخ: ١٠/ ٥/ ٢٠١٥ م - ٢٢/ ٧/ ١٤٣٦ هـ

يذكرُ إنكارَهُ على النّحاةِ في بعضِ منهجِهم، وكلّها لم تتخصّصْ بالدفاع عن منهجِ النّحاةِ، وقد جعلتُها من مصادري:

- الإغرابُ في جدلِ الإعرابِ، ولمعُ الادلَّةِ في أصولِ النَّحو، أبو البركات الأنباري، (٥٧٧هـ).

- الاقتراحُ في علم أصول النّحو، جلال الدّين السيوطيّ، (ت٩١١هـ).

- القرآنُ الكريمُ وأثرُهُ في الدِّراسات النّحويةِ، عبد العال سالم مكرم.

- المدارسُ النّحوية، شوقي ضيف.

- الشّاهدُ وأصول النّحو في كتاب سيبويه، وكتاب: موقف النّحاة من الاحتجاجِ بالحديث الشريف، خديجة الحديثي.

- شواهدُ الشّعرِ في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم جمعة.

- الاستشهادُ والاحتجاجُ باللغة ،رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمّد عيد.

- سيبويه إمام النحاة، علي النّجدي ناصف.

المبحث الأوّل: أدلةُ تقديمِ النّحاة الاستشهاد بالشّعر وكلام العرب على نصوص القرآن والحديث النّبويّ.

علينا أنْ نقرِّرَ أولًا أنَّ النّحاةَ كانوا يَعتبرونَ القرآنَ الكريمَ، وكلامَ النّبيِّ - صلّى الله عليه وسلّم - هما الأعلى في الفصاحةِ والبلاغةِ، وعلى الرّغم من هذا، فقد قدّموا عليهما كلامَ العرب وخاصة الشّعر في كثرةِ الشّواهِدِ، وجعلوا لهُ الأوليّة عن قصدٍ منهم لأسباب تخدمُ اللغةَ العربيّةَ، وكذلك تخدمُ كلَّ المسلمين منَ العربِ والأعاجِمِ على مرِّ الزّمانِ، وهي أيضًا تخدمُ القرآنَ الكريمَ، والحديثَ النّبويَّ، ولا تَستعلي عليهما بل تدلّ على فهمٍ، ووعيٍّ لمُهمتهم التي تحملوها.

وفيما يلي الأدلّةُ بالأرقام والنّصوص على تقديم الشّعر، وكلام العرب في الاحتجاج النّحويِّ، ولنبدأ بسيبويه (ت ١٨٠هـ) شيخ النّحاة، فقد اعتمدَ في شواهدِه كثيرًا على الشِّعر، وذكرَ البغداديُّ عن الجَرْميّ أنّها بلغت: (١٠٥٠بيتا) الفًا وخمسينَ بيتًا، وكانَ من منهجِ سيبويه أنّهُ إذا ذكرَ بيتًا لم يذكرِ اسمَ ناظمِه، ثمّ يبين البغداديّ أنّ الأبيات المنسوبةَ في كتابِه إلى أسماءِ الشّعراءِ ليستْ قديمةً بل أحدثَها بعدَهُ أبو عُمر الجَرْمِيُّ البَصْرِيُّ (ت ٢٢٥ هـ)، الذي اعترفَ أنّه نظرَ في كتابِ سيبويه فإذا فيهِ ألفٌ وخمسونَ بيتًا، ويذكرُ أنّه عرَفَ ألفَ بيتٍ بأسماءِ قائليها، وأمّا خمسون بيتا فلمْ يعرفْ قائليها.[١]

وأمّا خالد عبد الكريم جُمعة فقد جعلها : (١٠٥٦) ألفا وستة وخمسين شاهدًا[٢] ،وقد ذكرَ محقّقُ كتاب سيبويه في فهرسِ الكتاب: (٩٤٦)، تسعمائة وستة وأربعين شاهدا شعريًّا عدا الأرجاز، وبلغتِ الأرجاز:(٢٩٧)، مائتين وسبعةً وتسعينَ شاهدًا، فيكونُ المجموعُ الكُلِّيُّ مع الأرجاز (١٢٤٣) ،ألفًا ومائتين وثلاثةً وأربعينَ شاهدًا[٣]، ولقد كان النّحاةُ يحفظونَ نصوصَ الاستشهادِ بالشّعرِ أكثر مما ذُكِرَ في كتبِ النّحو من نصوصِ القرآنِ والحديثِ النّبويِّ، قال أبو علي القالي: ((كان ابنُ الأنباريّ يحفظ ثلاثمائة ألف بيتٍ شاهدا في القرآن))[٤]، وابن الأنباريُّ ليس وحدَهُ ممّن يحفظُ شواهدَ

(١) ينظر البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تحقيق عبد السّلام هارون: ١/ ١٧٩،١٧٨.

(٢) ينظر جمعة، خالد عبد الكريم ،شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة بالكويت،ط١،سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م : ص ١٧٩.

(٣) ينظر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: ٥/ ٤٤-١٠٢.

(٤) ينظر الذّهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:

الشّعرِ بهذا العددِ.

وقد فُتِنَ النّحاةُ بالإكثارِ من الاستشهادِ بالشِّعرِ - كما يقول الدكتور الجواري - حتى جعلوه السّندَ الاوّلَ لقواعدِ النّحوِ، وكانوا ينظرون إلى الشعراءِ الذين يُعتدُّ بشواهدِهم نظرةً تقرُبُ من التّقديسِ والرَّهبةِ، ولم يُتصوروا صدورَ الخطأ منهم، فكلُّ ما يقولونَهُ حُجَّةٌ، ويَصلحُ للاستنباطِ، كما يرى.[1]

أمّا النثرُ من كلام العرب فهو كما أرى أيضًا قد تقدّمَ على الاحتجّاجِ بالقرآن الكريم، والحديث النّبويّ، وليس كما يرى الدكتور سعيد جاسم الذي يجعلُ النّثرَ بما فيه الحديث النّبويّ دليلا متأخِّرًا بعد القرآن والشّعر[2]، وأرى ضرورةَ الفصلِ بين كلام النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - وكلامِ العربِ الذين احتجَّ لهم النّحاةُ، وكتبوا كلامَهم الذي ملأ غرفًا من بيوتِهم، فقد كانوا يُكثِرونَ من الرِّحلة إلى البوادي وأماكن الاحتجاجِ، فالكسائيّ كما تذكرُ الرّوايةُ خرجَ إلى نجد وتهامة والحجاز، وعادَ وقد أنفذَ خمسَ عشرةَ قنينة حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ،[3] وسأذكر هذا لا حقًا في المبحث الثالث.

٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م، ص ١٥٩.

(١) ينظر الجواري، أحمد عبد السّتار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م : ٥٣، ٥٤.

(٢) جاسم، د. سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الناشر: دار الشروق ،١٩٩٧م.، ص: ١٢٩.

(٣) ينظر الحَمَوي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة:١٤١٤،١هـ- ١٩٩٣م، ٤/ ١٧٣٨.

أمّا شواهدُ سيبويه القرآنية فقد زادت عن أربعمائة شاهد، منها ما ذكرهُ عبد السّلام هارون في فهارسه: (٤١١) أربعمائة وأحدَ عشرَ شاهدًا قرآنيًّا[١]، ويذكر عضيمة أنّ استشهادَهُ بالقرآن لم يتجاوز (٣٧٣) ثلاثمائة وثلاثة وسبعين شاهدًا.[٢]

وأمّا شواهد سيبويه من الحديث النّبويّ فإننا نجدُ ندرة الاستشهادِ بها، وممّا هو جديرٌ بالذّكرِ أنّ سيبويه لم يُصرِّحْ بكونها أحاديث، ويذكرُها ضمنَ الشّواهدِ اللغويّةِ التي يُحتجُّ بها من كلامِ العربِ، ويمثِّلُ لها دونَ نسبتِها إلى النّبيّ – صلى الله عليه وسلّم – كقوله: (ومثلُ ذلكَ...)، و(أمّا...)، و(أمّا قولُهم...)، و(قد تقولُ: ...فيقولُ:)، و(مِنْ ذلكَ)، و(لما قال)، و(مِن العربِ مَنْ يدفعُ، فيقول:...)، فعمّى هذا التقديم لها على الباحثين فلم ينتبهوا إلى أنّها من الأحاديثِ النّبويّةِ.[3]

إنّ مِنَ النّحاةِ القُدامى من ذكرَ صراحةً أنّ الحديثَ ليس مصدرًا من مصادر الاحتجاج، لأنّ النّحاةَ الأوائلَ – كما فهمَ هو وغيرُهُ – تركوا الاحتجاجَ به سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، فقد زعمَ ابنُ الضَّائع (ت٦٨٦هـ)، وتلميذُهُ أبو حيان (ت٧٤٥هـ) أنّ عدمَ الاستشهادِ بالحديث هو مذهبُ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ من علماء العربيّة، وذكرَ السّيوطيُّ قول أبي حيان:((على أنّ الواضعينَ الأوّلينَ لعلمِ النَّحوِ المستقرئينَ للأحكامِ من لسانِ العربِ كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، مِن أئمّةِ البصريين، والكسائيّ، والفرّاء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضّرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتَبِعَهُم على هذا المسلك المتأخِّرون من الفريقين وغيرُهم من نحاة الأقاليم

(١) ينظر سيبويه ،أبو بشر (ت١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون: فهارس الكتاب.

(٢) –عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تقديم: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١/ ٦.

(٣) ينظر الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج : ص٥٠

كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.))[1]

وكذلك أقرّ الإمام الشّاطبيّ (ت٧٩٠هـ) بوجود هذا الامر، ووجّهَ النّقد الشّديد للنّحاة الذين لم يحتجّوا بالحديث الشّريف، يقول:((...إذ لا تجِدُ في كتابٍ نحويٍّ استدلالا بحديث منقول عن رسول الله إلا على وجه أذكره – إنْ شاء الله –، وهم يستشهدونَ بكلامِ أجلافِ العربِ، وسفهائِهم، وبأشعارِهم التي ذُكِرَ فيها الخنا والفحش والذينَ لا يَعرِفونَ قَبيلًا مِن دَبير... ويتركون الأحاديثَ الصّحيحةَ كما ترى.))[2]

أقول لعلّ الشاطبيَّ معذورٌ لأنّهُ يرى المسألةَ من جانبٍ شرعيٍّ، ولكنّ اللغةَ مصدرُها أهلُها، وليس الحديثَ النّبويَّ فقط، فكيفَ إذا كانَ هناكَ احترازٌ دينيٌّ في روايةِ الحديث، وأسبابٌ أخرى سأذكرُها.

إنّ هؤلاءِ الأجلافِ هم أهلُ الفصاحةِ بنثرهم، وشعرِهم، وبكافرِهم، ومؤمنِهم، وهم مصدرُ اللغةِ قبلَ القرآنِ الكريم، والحديثِ النّبويِّ، وليس خطأً أو عيبًا أخذُ اللغةِ من أهلِها البَرَرَةِ والفَسَقَةِ، وصنيعِ النّحاة هذا من فوائدِه أنّهم جعلوا هؤلاءِ الأعراب حجّة في كل زمان بوجهِ كلِّ من طعنَ بلغةِ القرآنِ الكريم، أو اعترضَ عليه، مِنْ مثلِ اعتراضِهم وطعنِهم على عدمِ نصبِ اسمِ: (إنّ) المُخفّفةَ في قولِهِ تعالى: ((إِنْ هَٰذَانِ

(١) السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)،الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة:١، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م: ص ٧٦، ٧٧.

(٢) الشّاطبيّ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثُيمين، السّعودية، النّاشر: وزارة التعليم العالي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ،معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ٣/ ٤٠١.

لَسَاحِرَانِ))[1]، وغيرِهِ من الأمثلةِ، حيثُ كانَ الجوابُ من قواعدِ النّحاةِ، ومِمّا ذكروهُ من لغاتِ العربِ، بل إنّ صنيعَ النّحاةِ يُستفادُ منه في بيانِ بلاغةِ القرآنِ الكريمِ، وإعجازِهِ.

وقد أصبحت الشّواهدُ ذات معنىً عُرفيٍّ، لا يتبادرُ إلى الذّهن منها إلا الشّاهدُ الشّعريُّ، كما يرى الدكتور محمّد عيد.[2]

ولغةُ الاحصائياتِ التي كشفتْ لنا عددَ شواهدِ القرآنِ الكريمِ مقارنةً بالشّعرِ، هي نفسها تكشفُ عددَ الأحاديثِ النّبويّةِ في كتابِ سيبويه، وسألخصُها بنقاطٍ هي:

-1 لا يُوجَدُ أيُّ حديثٍ نبويٍّ: يقولُ الدّكتور حسن عون عن كتابِ سيبويه : ((وليسَ في الكتابِ كلِّهِ حديثٌ واحدٌ من أحاديث الرّسولِ – صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ –، مِمّا أثارَ كثيرًا من الجدلِ بين العلماء، وكان موضعُ تساؤلٍ بين الدّارسينَ: هل يُستشهدُ بأحاديثِ الرّسولِ عليه السّلام على أنّها نصوصٌ لغويّةٌ سليمةٌ أم لا.؟ ...ونعتقدُ أنّ سيبويه هو أوّلُ من أثارَ هذه القضيةَ بصنيعهِ في كتابِهِ، فقد فهمَ بعضُ النّحاة من هذا الصَّنيعِ أنّ الصّوابَ عدمُ الاستشهادِ بالأحاديثِ، وفهمَ البعضُ الآخرُ أنّ مجرّدَ امتناع سيبويه عن الاستشهاد بالأحاديث لا يدلّ على أنّها لا تصلحُ أنْ تكون موضع استشهاد، وهكذا تردّد أصداءُ هذه القضية عند كثير من المؤلّفين في النّحو بعد سيبويه حتى العصر الحديث.))[3]

٢– حديثٌ واحدٌ. فقد ذكرَ الدكتور محمّد عيد أنّ في كتابِ سيبويهَ حديثًا واحدًا

(١) سورة طه، الآية :٦٣.

(٢) ينظر :عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص:١٠٣.

(٣) عون، حسن ،تطور الدرس النحوي ،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة:١٩٧٠م، ص : ٤٥ .

فقط، رُويَ على سبيلِ التّوكيدِ لغيرِه من النّصوصِ لا على سبيلِ الاحتجاجِ.[١]

٣- ثلاثةُ أحاديثٍ. ذكرَالأستاذ عثمان الفكّي أنّه عثرَ على ثلاثةِ أحاديث في كتاب سيبويه.[٢]

٤- أربعةُ أحاديثٍ. ذكرتِ الدكتورة خديجة الحديثيّ أنّ الدكتور محمّد ضاري حمّادي أوردَ ستَّ عباراتٍ على أنّها أحاديثُ، ولكنْ لم تثبُتْ كونها من الحديثِ إلا أربعة أحاديث.[٣]

٥- خمسةُ أحاديث. وعند الأستاذ علي النّجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) أنّ سيبويه استشهدَ بخمسة أحاديث في الكتاب[٤]،وذكرتِ الدّكتورة خديجة الحديثي أنّ الأستاذ أحمد راتب النّفّاخ في: (فهرس شواهد سيبويه)، أضاف حديثين آخرين لِما أورده الفكّي فصارت خمسة أحاديث في كتاب سيبويه.

٦- ستّةُ أحاديث. وهي التي أوردها الدكتور محمّد ضاري حمّادي، كما في النّقطة الرّابعة، واعترضت عليه الدّكتورة خديجة الحديثي بأنّه لم يثبتْ منها إلا أربعةُ أحاديث.

٧- ثمانيةُ أحاديث. وعند الأستاذ عبد السلام هارون في الجزء الذي سمّاه :الفهارس

(١) عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: ١٠٩.

(٢) بابكر، عثمان الفكّي، الاستشهاد في النحو العربي ص٥٧،نقلا عن كتاب الدكتورة خديجة الحديثي :((موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي)) ص٥٢ .

(٣) ينظر حمادي، محمّد ضاري، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٢. ص: ٣٤٦، وينظر الحديثي، خديجة، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ص ٧٣.

(٤) ينظر ناصف، علي النّجدي، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، سنة ١٩٥٣م ،ص: ٢١٠

التّحليلية للكتاب، في فهرس الحديث، ثمانيةُ أحاديثٍ فقط.[١]

٨- تسعة أحاديث. وأمّا الدكتور محمود حسني محمود في بحثه:(احتجاج النّحويين بالحديث) فإنّهُ أوصلَ ما استشهدَ به سيبويه إلى تسعةِ أحاديث، أو تسعِ عبارات كما سمّتها الدكتورة خديجة الحديثي.[٢]

٩- على أصابعِ اليدين. ذكر الدكتور السّيد رزق الطّويل أنّ سيبويه استشهد في كتابهِ بعددٍ من الأحاديثِ تُعَدُّ على أصابعِ اليدين، أو تزيدُ قليلاً، وقد تنقصُ.[٣]

ومِمّا سبق - اذا استثنينا رأي الدّكتور حسن عون أنّه لا يوجد حديثٌ واحدٌ في كتاب سيبويه - يتبينُ اتفاقَ الباحثينَ على قلّة الاحتجاج بالحديثِ النّبويّ، أو ندرتِهِ فعددُها في الغالب بين: (١ إلى ١٠ أحاديث)، مِمّا يؤكدُ أنّ الحديثَ النّبويَّ على عظيم قدرِهِ، وفصاحتِهِ لم يكن من مصادر الاحتجاج الرَّئيسةِ عند النّحاة الأوائل وخاصة عند إمامهم سيبويه، ولا يعنينا هنا ذكر الأسباب التي سأناقشها فيما بعد بل يعنينا تقريرُ ما هو موجودٌ في منهج النّحاة الأوائل.

وعلى الرّغم ممّا أثبته هذا الفريق من وجودِ أحاديثَ استشهدَ بها سيبويه، فإنّ الدّليلَ واضحٌ على أنّ هذه الأحاديثَ لا تمثلُ وجودا حقيقيا في الاحتجاج يؤهلُها لتكونَ من مصادرِ الاحتجاجِ الرئيسةِ.

ومهمّا قلنا من مرتبةِ الحديث النّبويّ في التّشريعِ أو الفصاحةِ فإننا لابد أنْ نعترفَ

(١) ينظر سيبويه ،أبو بشر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون: (الفهارس التحليلية للكتاب)، ٥/ ٣٢.

(٢) ينظر الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص٧٧.

(٣) الطويل، السيد رزق، مقال بعنوان : إمام النحاة وقضية الاستشهاد بالحديث، في مجلة الأزهر، في تسعة أعداد متتالية ،من عدد شوال ١٤٠٨هـ إلى جمادى الأولى ١٤٠٩هـ ،الجزء (٦١)، مصر.

أنّ قولَ ابنِ الضّائعِ ومن وافقه يُعدُّ صحيحا في وجهٍ من وجوهِ البحثِ العلميِّ، لانّ الحديثَ لن يكونَ حديثًا عند قائلِه إلا إذا رفعَهُ، أو ذكرَ صراحةً أنّهُ عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّمَ –، ومادام سيبويه لم يُصرِّحْ به فهو عنده ليس حديثًا، أو أنّهُ يشكُّ بكونهِ حديثا، لأنّه ساواه مع كلام العرب، فلو روى سيبويه عشراتِ الأحاديث بل ومئات، ولم يصرّحْ بأنّها أحاديث، فيمكننا أنْ نقولَ أنّ سيبويه لم يستشهدْ بالحديث، فإنْ قيل هو مقامُ التّحرّز والخشية في التّصريح لاحتمال كونِها ليست للرّسول – صلى الله عليه وسلّم – أقولُ إنّ التّحرزَ نفسَهُ يعني أنّ سيبويهَ، ومن وافقه لم يستشهدْ بالحديث النبويّ، وأمّا إيجادُ العذر لسيبويه، أو الدّفاعُ عن منهجِهِ، ومنهجِ النّحاة فسيأتي في المبحث الثالث، لأنّنا هنا نصفُ ونقرِّرُ فقط حقيقةَ عدمِ جعلِ القرآن الكريمِ، والحديث النّبويّ مقدَّما على الشعر، وعلى كلامِ العربِ.

المبحث الثاني: أسبابٌ من خارج منهج النّحاة.

لقد قسّمتُ الأسبابَ إلى سببين، أسبابٌ في منهجِ النّحاة نفسِه، وأسبابٌ من خارجِ منهجِ النّحاةِ، وفي هذا المبحثِ أناقشُ الأسبابَ التي من خارجِ منهجِ النّحاة، والتي جعلتهم يُعطون الأوّليّة في الاحتجاج لكلام العرب شعرًا ونثرًا، وأهمّها ما يأتي:

السّبب الأول: علومُ اللغة في نشأتِها كانت تعتمدُ في الاستشهادِ على كلامِ العربِ، وخاصّة الشّعر.

لم يكن النّحوَ مختلفٌ عن أيِّ عملٍ لغويٍّ يخصُّ القرآنَ الكريمَ سواء ما يخصُّ تنقيطَهُ أو الحركاتِ أو بلاغتَهُ أو الدلالةَ التّفسيريّةَ له، فقد كان الشّاهدُ الشّعريُّ يحتلُّ المرتبة الأولى من حيثُ الاستشهادِ، فأوّلُ عملٍ هو عملُ ابنِ عباس (ت٦٨هـ) في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، وهو عملٌ دلاليٌّ لغويٌّ يعتمدُ في التفسيرِ على كلام العربِ، وخاصّة الشّعر.

وأمّا علمُ البلاغةِ فقد نشأَ مع الدّلالةِ التفسيريّةِ للقرآنِ الكريم إلى أنْ استوى علما منفصلا عن التّفسير، وعُدّ كتابُ مجاز القرآن لأبي عبيدة من أوائلِ كتبِ البلاغة، ففيهِ لفظُ المجاز بشكلٍ صريح، ولكنّهُ لم يكن يريدُ به المعنى الاصطلاحيّ الذي استقرَّ فيما بعد، فهو في الدّلالة التّأويليةِ والتفسيريّةِ للمعنى، لكنّ المؤلفَ حاولَ الوقف على اسرارِ القرآنِ، وبلاغتِهِ من جوانبَ معينةٍ، وكانَ يعتمدُ على الشّاهدِ الشعريِّ أولا، يقول محمّد فؤاد سزگين محقّقُ كتاب المجاز لأبي عبيدة : ((وقد عنى- في ضوءِ هذا التّحرر - بالناحيةِ اللغويّةِ في القرآن، وأكثرَ من الاستشهادِ على الآياتِ بالشّعر العربيِّ، وعنايتُهُ بالجانبِ اللغويِّ صرفتهُ عن الاشتغالِ بالقصص القرآنيِّ، وتفصيل القول فيه، كما صرفتهُ عن تتبعِ أسبابِ النّزولِ إلا عند ما كان يقتضى فهمُ النّصِّ التّعرضَ لذلك.))[1]، وهكذا ظلت الكتبُ البلاغيّةُ الأولى التي تعنى بدلالة القرآن الكريم، وتُكثرُ من الشّاهد الشّعريِّ.

وأما المعاجمُ فقد بدأت أيضًا ببيانِ معاني بعض مفرداتِ القرآنِ الكريم، وشرحِ غريبه، ويعدُّ ابنُ عباس (ت٦٨هـ)، أوّل من نشأ هذا العلم على يديه، كما بيّنت سابقا، وقد استقلَّ علمُ العجماتِ عن تفسيرِ القرآن الكريم في أوّلِ كتاب للخليل ابن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٣هـ) بمعجمهِ: (العين)، فإنّه يقلبُ حروفَ الكلمةِ، ويشرحُ معناها بلغة العرب، ثمّ يأتي بالشّاهدِ، وكان الشّعرُ هو الذي تصدرَ شواهد معجمه، فقد أُحْصِيتْ شواهدَهُ في الجزءِ الأوّل، والثاني فقط، فبلغت الشّواهدُ القرآنيةُ: (٦٤) أربعةً وستينَ شاهدًا، وشواهدُ الحديثِ النّبويّ: (٦٢) اثنين وستينَ شاهدًا، وشواهدُ الشّعرِ: (١٥٢٤) ألفا وخمسمائة وأربعةً وعشرينَ شاهدا، وشواهدُ النّثر: (٥٦٠)

(١) أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصريّ (ت: ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، ١٣٨١ هـ،١/ ١٩.

خمسمائة وستينَ شاهدًا[1]، وقد سار على نهجهِ مؤلفو المعجماتِ فيما بعد.

ويمكنُ القولُ إنّ الدراساتِ الصّوتيةَ التي بدأت لأجلِ القرآن الكريم، تُعدُّ في شكلٍ من أشكالِها اعتمادًا على الموروثِ اللغويِّ العربيّ في النطقِ نثرًا وشعرًا قبلَ نزولِ القرآنِ، فقد تمّ وضعُ النّقط على حروفِ كلماتِ القرآنِ لأجلِ تشكيلها خوفا من اللّحْنِ فيه، والذي بدأها هو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، فقد جعلَ الضّمة، والفتحةَ، والكسرةَ على شكلِ نقطٍ لا حركاتٍ فالضّمةُ نقطةٌ أمام الحرف، والفتحةُ نقطة فوق الحرف، والكسرةُ نقطةٌ تحت الحرف، ثمّ جاءَ الخليل الفراهيدي(ت١٧٣هـ)، وقامَ برسمِ الحركاتِ بدلِ النّقطِ، وهي: الضّمّة، والفتحة، والكسرة، وقيلَ أنّ نَصْرَ بْنَ عَاصِمٍ أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ.[2]

هذه الأدلة توضِّحُ أنّ منهجًا واحدًا كان يحكمُ الدّراساتِ اللغويّةَ التي نشأت لأجل القرآن الكريم، وهو منهجُ تقديمِ شواهدِ اللغةِ نطقًا، وشعرًا، ونثرًا على شواهدِ القرآن الكريم والحديثِ النّبويّ.

---

(١) ينظر تركي، ليلى، وحويذق سكينة، عباس، مطيرة، وبكوش، سارة ،بإشراف الاستاذ: محلو عادل، الشواهد اللغويّة في كتاب العين (دراسة وصفية وإحصائيّة) في الجزءان الأوّلان نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اللغة والأدب العربي، تخصص لسانيات عامة ، الجمهورية الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي، كليّة الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، تخصص: لسانيات عامّة، سنة١٤٤١ – ١٤٤٢هـ/ ٢٠١٩ – ٢٠٢٠م، ص:٣٠، ٣٤، ٣٧، ٤٢

(٢) ينظر السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م، ٤ / ١٨٤، وينظر الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: ٢٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، ص: ٩٠– ٩٦.

وعليه فليس النّحوُ شاذًّا عن شواهِدِ علومِ اللغةِ في نشأتها، فقد سارَ على المنهجِ نفسِهِ.

السّببُ الثاني: اِجماعُ علماءِ الأمّةِ من اللغويينَ والنّحاة والشرعيين على منهج النّحاة لمدة ستة قرون.

إنّ بقاءَ منهجِ النّحاةِ لمدةِ ستةِ قرونٍ، ولم يعترضْ عليه أحدٌ من النّحاةِ، أو مِنْ غيرِهِم، يؤكِّدُ ما يمكنُ أنْ نُسميَهُ إجماعَ علماءِ الأمّةِ من النّحويينَ، واللغويّينَ، والفقهاءِ، والمفسِّرينَ، والمُحَدِّثينَ، وقد ظهرَ هذا الاجماع بوضوحٍ في الاستشهادِ بالحديثِ النّبويِّ الشّريفِ، فقد رأى الدكتور أبو المكارم أنّهُ لم يشذّ من النّحويينَ عن هذا السّكوتِ أحدٌ في المرحلة الأولى للقياس النّحويِّ، واستنباطِ القواعد.[1]

فقد سكتّوا عن الخوضِ في حكمِ الاحتجاجِ بالحديثِ النّبويِّ ما يقربُ من خمسةِ أو ستةِ قرون، واحتجاجُهم به كانَ على وجهِ النّدرةِ أو القلّةِ، ويُمكنُ أنْ نَعُدَّ اعتراضَ ابنِ حزم (المتوفّى سنة ٤٥٦هـ)، اِعتراضًا يشملُ اللغويينَ والنّحاة وذلكَ بقولِهِ: ((... أنّ أحدَهُم إذا سُئِلَ مِنْ أينَ قلتَ ذلكَ؟، أنشدَ قولَ أعرَابيٍّ جَلفٍ))، وانتقدَ صنيعَهم، واتّهمَهُم بالضّلالِ، بقولِهِ: ((.. أنّهُ - عليهِ السّلامُ - أفصحُ مِنْ اِمرئِ القيسِ، ومِنَ الشّماخِ، ومِنْ حسن البصريّ، وأعلمُ بلغةِ قومِهِ مِنَ الأصمعيِّ، وأبي عُبيدة، فما في الضَّلالِ أبعدُ من أنْ يُحتَجَّ في اللغةِ بألفاظِ هؤلاءِ، ولا يُحتَجُّ بلفظِهِ عليهِ السَّلامُ، فكيفَ وقد أضافَ ربُّهُ تعالى فيهِ إلى ذلكَ العِصمةَ؟!)[2]، وقولُ ابن حزم مضى دون أنْ يُلتفتْ إليه، وهو ليس نحويًّا، وقدْ عُدَّ ابنُ الضّائع المتوفّى (٦٨٦هـ) أولَ من نُقلَ عنه أنّه تحدّث

(١) ينظر ابو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، الطبعة:١، القاهرة ،٢٠٠٦م، ص: ١٢٩.

(٢) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ٤/ ٣٦، ٣٧.

في احتجاجِ النّحويينَ بالحديثِ النّبويِّ.[1]

وأمّا الاحتجاجُ بالقرآنِ الكريم، فلم نرَ أحدًا يعترضُ على منهجِ تقديمِ الشّعرِ عليه، بل إنّ منَ النُّحاةِ مّنْ لم يكتفِ بقلّةِ الاستشهادِ بالقرآنِ الكريم، وإنّما طعنوا بقراءاتٍ صحيحةٍ، وفي وقتٍ متأخرٍ تمّ الرّدُ على النّحاةِ كما فعلَ أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) حينَ هاجمَ صنيعَ النّحاةِ مع القراءاتِ، وعدّهُ جسارةً قبيحةً، وذلكَ في ردّهِ على ابنِ عطيّة، وكذلك عدّه جسارةً لا تَليق إلا بالمعتزلة ، وذلكَ في ردّهِ على الزّمخشريّ الذي وصفه بأنّه يَطْعَنُ كثيرًا فِي نَقْلِ الْقُرَّاءِ وَقِرَاءَتِهِمْ[2].

هذه الأدلةُ تبيّنُ أنّ تقديمَ الشّعرِ على القرآن الكريمِ في الاستشهادِ النّحويِّ كان يمثلُ اجماعًا ظلَّ لقرونٍ عديدةٍ.

السّببُ الثّالث: محاولةُ إيقافِ اللَّحْنِ في قراءةِ القرآنِ الكريم، وكلامِ النّاسِ.

حينما دبَّ اللحنُ في كلامِ العربِ سواء لحن الأعاجمِ أو العربِ أنفسِهم استدعى هذا الأمرُ الإكثار من كلامِ العربِ، وشعرِهم في الاستشهاد النّحويِّ، والسّببُ الأكثرُ تحفيزًا في كتابة النّحو كانَ هو اللحن في قراءةِ القرآنِ الكريم بعدَ أنْ كَثُرَ اللحنُ في كلامِ النّاسِ، وخاصّة الأعاجم ، ففزعَ النّحاة إلى الشعرِ، يقولُ الدكتور مكرم :((فلولا القرآنُ الكريمُ ما جُمِعَ هذا الشّعرُ، وما اهتمَّ بهِ الرواة))[3]

(١) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النّبوي، ص: ١٦.

(٢) ينظر أبو حيان، محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: دقي محمّد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ ، ٣/ ٥٠٠

(٣) مكرم، عبد العال سالم مكرم، القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م، ص: ٣٢٩.

وممّا روي في زمنِ عمر بن الخطاب أنّ أعرابيًّا طلبَ من النّاسِ أنْ يقرأَ أحدُهم عليه من القرآن الكريم، فقرأ له رجلٌ قولَهُ تعالى : ((... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ.))[1] بجرِّ كلمة: (رسولِه)، وهي مرفوعةٌ، ممّا جعل المعنى يتبدّلُ، فقالَ الأعرابيُّ: أوقد بَرِئَ اللهُ من رسولِهِ ؟ فإن يكن اللهُ بريئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فوصلَ الخبرُ إلى الخليفة عمر، فدعاه، فقال : يا أعرابيّ أتبرأُ من رسولِ اللهِ؟، فقال الأعرابيُّ: إنّي جئتُ إلى المدينة، ولا علمَ لي بالقرآن، فأقرأني هذا، فقال : أنّ الله بريء من المشركين ورسولِهِ ...، فقال عمر: ليس هكذا، قال: فكيفَ هي يا أميرَ المؤمنين؟، قال: ((... أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُهُ) - قرأها عمر بضمِّ لام رسوله - فقال الأعرابيّ : وأنا والله أبرأ مما بَرِئَ اللهُ ورسولُهُ منه، فأمرَ عمرُ رضي الله عنه ألّا يُقرِئَ النّاس إلا عالمٌ باللغةِ، وأمرَ أبا الأسود فوضعَ النّحو[2]، وهذه الرُّوايةُ نفسُها رُويت عن أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)، فقد رُوي أنّ أبا الأسود أوّلُ من وضع النّحو، ومن أهمِّ الأسباب التي جعلته يقومُ بعملِهِ هذا أنّهُ سَمِعَ قارئًا يقرأ: ((...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ.))[3]، بكسر لام كلمة: (رسوله)، فأخذَهُ الخوفُ على القرآنِ الكريم من اللحن، ومن التّحريفِ على ألسنة الأعاجم والعرب، فقال: ما ظننتُ أنَّ أمرَ النّاسِ صارَ إلى هذا، فقرّرَ أن يضعَ النّحوَ[4]، وقد رويَ أنّ وضع النّحو كان بأمرٍ مِنَ الخليفةِ

(١) سورة التوبة، الآية : ٣

(٢) ينظر الأنباري، عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص: ١٩، ٢٠

(٣) سورة التوبة الآية : ٣.

(٤) السّيرافي، أبو سعيد بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ)، أخبار النحويين واللغويين البصريين، تحقيق طه محمّد الزيني، محمّد عبد المنعم الخفاجي، الناشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،مصر، الطبعة: ١٣٧٣

عليّ بن أبي طالب إلى أبي الأسودِ الدؤلي، وذلك بسببِ اللَّحْن، وخاصة لحن الأعاجم، وهذه الرّوايةُ لا تنفي اللّحن في اللغةِ، أو في قراءةِ القرآن الكريم، فكلها قد حصلت.

وممّا يرجّح أنّ القرآنَ الكريمَ هو السّببُ الأهمُّ الذي جعل عليًّا، أو أيَّ خليفةٍ، أو أميرٍ يبدأ بكتابة ملامحِ النّحوِ الأولى هو ما حصلَ في تأريخِ الخطِّ العربيِّ، ووضعِ الحركاتِ، والنّقطِ، فأوّلُ عملٍ بشكلٍ رسميٍّ هو حفظُ المصحف بكتابته في زمن الرّسولِ – صلى الله عليه وسلّم – مُفرقًا على جريدِ النّخلِ والجلودِ والحجارةِ الرّقيقةِ، وغيرِها من وسائل الكتابةِ آنذاك مع حفظِهِ في الصّدور، فلم يكن المصحفُ مجموعًا بين دفتينِ في عهد النّبيِّ، وهذه تُعَدُّ في زمانِها أكبر حملة، وأطولها لمدة ما يقرب من (٢٣) ثلاثةٍ وعشرين عامًا لم يعرفِ العربُ مثلها في الجزيرةِ العربيّةِ، وخاصّة في مكّة والمدينة، وقد تمَّ استدعاءُ مَنْ يعرفُ القراءة والكتابة من الصّحابة المقرّبين ليكتبوا ما يُملى عليهم مِنْ سورٍ وآياتٍ، ثمّ تلاها جمعُ القرآنِ الكريم بعد أنْ كُثرَ الشّهداء مِنْ قُرّاء القرآنِ في حربِ اليمامة في زمن الخليفةِ أبي بكر (ت١٣هـ)، فما زالَ عمر يراجعه ليجمعوا القرآنَ في مصحفٍ واحدٍ حتى شرحَ اللهُ صدرَه، وأمَرَ زيدَ بن ثابت بتَتَبّعِ الْقُرْآنِ، وَجمعِهِ من الْعُسُبِ، وَاللِّخَافِ[1]، وَصُدُورِ الرّجالِ وغيرِها[2]، وأمّا نسخُ القرآنِ الكريم في مصحفٍ كي لا يختلفَ النّاسُ في قراءةِ القرآنِ فحدثَ في زمنِ الخليفةِ عثمان بن عفّان (ت٣٥هـ)[3]، ثمّ جاءت مرحلةُ تنقيطِ المصحفِ، و تشكيلِهِ خوفا من اللّحْنِ في قراءتِهِ،

هـ – ١٩٦٦ م، ص:١٣

(١) العُسُب : جَريدُ النّخل، واللِّخاف: بكسر اللام : الحجارة الرّقيقة، أو صفائح الحجارة

(٢) ينظر الزّركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١/ ٢٨٤، ١ / ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) ينظر الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ١ / ٢٣٦ – ٢٣٩

حيثُ بدأها أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ)، فجعلَ النّقطةَ أمام الحرف علامةً على الضّمةِ، وفوقَهُ علامةً على الفتحةِ، وتحتَهُ للكسرةِ، ثمّ جاء الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديّ المُتوفّى سنة (١٧٣ هـ)، فوضعَ أشكالًا للحركات، وميزها عن النّقطِ، فجعلَ النقطَ على بعضِ الحروف المتشابهةِ، ورسمَ الحركاتِ، وهي: الفتحة، والكسرة، والضّمّة، وقيل أنّ نَصْرَ بْنَ عَاصِمٍ أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصَاحِفَ.(١)

وقد لخصّ أبو البقاء (ت٦١٦هـ) هذه الخطوات في التّعاملِ مع القرآن الكريم حيث ذكرَ أنّه تمّ تلقفُ ألفاظِهِ حفظًا عن حُفّاظِهِ، ثمّ تلقي معانيه، وبيانُ الأغراضِ، والمغزى، والإعراب، والاشتقاق، والنّظر في وجوهِ القراءات عن الأئمة الأثبات، ويذكرُ أنّ الكتبَ الْمُؤَلّفَةَ في إعرابِهِ كثيرةٌ، فَمِنْهَا الْمُخْتَصرةُ حجمًا وعلمًا، وَمِنْهَا المطوّلة بِكَثْرَةِ إِعْرَاب الظَّوَاهِر، وخلطِ الْإِعْرَابِ بالمعاني.(٢)

بما سبقَ نفهمُ لماذا سلكَ النّحاةُ منهجَهم في الاستشهادِ النحويِّ، فكلُّ هذهِ الجهودِ الصّوتيّةِ، واللغويَّةِ الرّسميّةِ كانَت لأجلِ القرآن الكريم، وكلامِ العربِ وكانَ أغلبُها بسببِ الخوفِ من اللحنِ، فالنّحو جزءٌ من هذه المنظومةِ التي اعتنت باللغةِ العربيةِ لأجلِ القرآن، فليس من الصّوابِ أنْ نطعن بالنّحاةِ ومنهجِهم، وهم أسسوا النحوَ خوفا على القرآنِ من اللحنِ فيهِ، فمنهجهُم لا يختلفُ عمّن سبقهم أو عاصرَهم في الذّهابِ إلى لغةِ العربِ، والإكثارِ من الاستشهادِ بها.

(١) ينظر السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٤ / ١٨٤، وينظر الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، ص: ٩٠ – ٩٦

(٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١/ ١، ٢

ومعلومٌ أنّ الهدفَ الأساسَ من الاستشهادِ في النّحو هو بناءُ القواعدِ، وتأصيلُ المسائلِ النّحويّةِ، وهذا ما فعله سيبويه (ت١٨٠هـ)، فقد سلك منهجَ الأخذِ بالأكثرِ ممّا يردُ في كلامِ العربِ، والقياس عليه، وكان النّحاةُ يعتمدونَ كلامَ العربِ الفصحاء كما بيّنا وفقَ شروطهم التي وضعوها للاحتجاج النّحويّ، وكانَ السّببُ الأوّلُ هو اتقاءُ اللحنِ، فما القبائلُ التي استُبعدت من الاحتجاج إلا وهي في عُرْف النّحاة قد دبَّ بها اللحنُ، وفسادُ اللسانِ العربيّ، فكان التّخلصُ من اللّحن لحفظِ كلام الله، ولحفظ لغةِ العرب نفسِها من الانحرافِ هو الهدفُ المطلوبُ، وكان أمامَهم شواهدُ لا تُعدُّ من كلام العرب التي لم يصبْها اللحنُ، وهي تمثلا حدودًا جغرافيةً واسعةً مع ساكنيها تكفي مقصودَهم في ضبطِ القواعدِ، فمضوا للإكثار من هذه الشّواهدِ اتقاءَ للحن، وتنظيماً لقواعدِ النّحو.

هذه الأدلة تؤكّدُ أنَّ اللحنَ سببٌ رئيسٌ جعلهم يكثرونَ من الاستشهاد بالشِّعرِ، والنّثرِ العربيِّ، صونًا للألسن من الخطأ في قراءة القرآنِ الكريم، وكلامِ العربِ، فلا يُعابُ صنيعُهم بهذا الإكثارِ.

السّبب الرّابع: خصوصيةُ الاسلوبِ القرآنيِّ، وعدمُ طاقةِ العربيِّ عليه.

إنّ خصوصيةَ الأسلوبِ القرآنيِّ، وتفردَهُ سببٌ مهمٌّ في تقليل الاستشهادِ بهِ مقارنةً بالشّعرِ، فهو يمثلُ الأنموذجَ المُعجزَ في فصاحتِهِ وبلاغتِهِ.

والدّليلُ أنّ القرآنَ الكريمَ شَغلَ المسلمين والكفّارَ وأبهرَهم ببلاغتهِ وفصاحتِهِ، فحينَ نزل كانت العربُ تفتخرُ بشعرِها وبلاغتِها، وعندهم المعلقاتُ السّبعُ، ولهم مواسمُ للشّعر في أسواقِهم، وغيرُها ممّا يمثّلُ فخرَهمُ اللغويَّ وبلاغتَهم، ومازال القرآن إلى يومنا هذا مؤثّرًا في فصاحته وبلاغته حتى أنّه تفرّدَ بمصطلحِ: (الإعجاز اللغويّ).

وأوّلُ من تعجّبَ من فصاحةِ القرآنِ، وبلاغتِهِ زعيمٌ من زعماءِ الكفرِ في مكّةَ، هو الوليدُ بن المغيرة، وهو أعلمُ العربِ في الشّعر، وكلامِ العربِ كما وصفَ نفسَهُ، وكما أقرّهُ رجالُ مكةَ، وهو من كبارِ المحاربينَ للإسلام، والتّوحيدِ، وتذكرُ القصّةُ أنّه جاء إلى النّبيّ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَلم يستطع الوليدُ إلّا أَنْ يرقَّ قلبُهُ للقرآنِ، وعادَ إلى قريش بوجهٍ آخر، وبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا جَهْلٍ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لهُ: يَا عَمُّ إِنَّ قَوْمَكَ يَرَوْنَ أَنْ يَجْمَعُوا لَكَ مَالًا، قَالَ الوليدُ: لِمَ؟ قَالَ: لِيُعْطُوكَهُ، لأنّك أَتَيْتَ مُحَمَّدًا لِتُعْرِضَ عَمَّا قِبَلَهُ، قَالَ الوليد : قَدْ عَلِمَتْ قُرَيْشٌ أَنِّي مِنْ أَكْثَرِهَا مَالًا، فظلّ أبو جهلٍ يحاولُ معه ليقولَ قولا يبين فيه أنّهُ مُنكرٌ له، وأنّهُ كارهٌ ما سمع من الرّسولِ، فقَالَ الوليد:مَاذَا أَقُولُ؟!، فَوَاللَّهِ مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَم بِالْأَشْعَارِ مِنِّي، وَلَا أَعْلَمَ برَجَز، وَلَا بقَصِيدَةٍ منِّي، وَلَا بِأَشْعَارِ الْجِنِّ، وَاللَّهِ مَا يُشْبِهُ الَّذِي يَقُولُ شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَوَاللَّهِ إِنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي يَقُولُ حَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّهُ لَمُثْمِرٌ أَعْلَاهُ، مُغْدِقٌ أَسْفَلُهُ، وَإِنَّهُ لَيَعْلُو وَمَا يُعْلَى، وَإِنَّهُ لَيَحْطِمُ مَا تَحْتَهُ، قَالَ أبو جهل: لَا يَرْضَى عَنْكَ قَوْمُكَ حَتَّى تَقُولَ فِيهِ، فأقنعَهُ، فقَالَ الوليدُ: دَعْنِي حَتَّى أُفَكِّرَ، فَلَمَّا فَكَّرَ قَالَ: إنّ القرآن سِحْرٌ يُؤْثَرُ[1]، فَنَزَلَتْ فيه: ((ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا....))[2]، وفي روايةِ القرطبيِّ يعترفُ الوليدُ بنُ المُغيرة أنَّ القرآنَ ليسَ بكلامِ بشرٍ، وذلك بقوله: ((وَمَا هُوَ بِقَوْلِ بَشَرٍ!)) أو بقولهِ ((وَمَا يَقُولُ هَذَا بَشَرٌ.))[3]

(١) :النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١: ١٤١١ – ١٩٩٠، ٢/ ٥٥٠

(٢) سورة المدّثر :آية ١١

(٣) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م،

إنّ القراءةَ اللغويّةَ والنّقديّةَ التّحليليّةَ لما قالَهُ الوليدُ تبيّنُ دقّةَ الوصفِ لبلاغةِ القرآنِ الكريم، وجمالِ لغتِه، وعجزَهُ أمامَهُ، وهذه وحدها كافيّةٌ لنقولَ: إنّ النُّحاةَ قد أدركوا هذهِ الخصوصيّةَ للقرآن الكريم، فأعطوه حقّه، فالقرآن عندهم يُحتجُّ بهِ كلِّه، وجعلوا الشّعرَ خاصة هو الغالب في تقعيدِهم لا لتقدِّم الشّعرِ على القرآنِ الكريم بل لأسباب ذكرتها ، وأخرى سأذكرها، ومنها هذه وهي خصوصيةُ بلاغتِه وأسلوبِه، وإن كانت هذه البلاغة تجري على كلامِهم ونظمهم، فالمفرداتُ والجملُ الجاهزةُ المستعملةُ في الحوارِ اليوميِّ، والمخاطباتِ شيء، والأسلوبُ البلاغيُّ شيءٌ آخر، وكلاهما في اللغةِ نفسِها، لذلك يمتازُ البلغاء والشّعراءُ بأسلوبِهم عن غيرِهم ممّن يتكلّمُ باللغةِ.

وقد ذهبَ الدّكتور فاضل السّامرائي إلى أنّ بلاغةَ القرآن ليست في الجمل وحدها بل بوضعِ كلِّ كلمةٍ أو حرف وضعًا بلاغيًا مقصودًا، وذلك بقوله: ((إنّ القرآنَ تعبيرٌ فنيٌّ مقصودٌ، كلُّ لفظٍ بل كلُّ حرفٍ فيه وُضِعَ وضعًا فنيًّا مقصودًا.))[1]

وعلى هذا يمكننا ايجادُ العذرِ للنّحاةِ، بأنْ نقول: إنّ وضعَ النّحو كلِّه على شواهدِ القرآن الكريم يعني وضعَهُ على خصوصيّةٍ بلاغيّةٍ، ولغويّةٍ مُتفرِّدةٍ في عددٍ من الاستدلالاتِ والقواعدِ، وهذا ما لا يطيقه كلُّ النّاسِ الذين وضِعَ النّحو لصونِ ألسنتِهم، وهم يتحدثون الفصحى، ويكتبون بها بلغةٍ في أغلبِها لا تصلُ إلى خصوصية فصاحةِ القرآنِ، وبلاغتِه.

وكذلك يُقالُ فيما يخصُّ لهجاتِ العربِ المختلفةِ، فكان الطّريقُ الأسهلُ بالنسبة للنّحاة هو أنّ القرآنَ كلَّهُ حجّةٌ في كتابةِ القواعدِ، ولا يمنعُ هذا من المضيّ إلى جمعِ كلامِ العربِ شعرًا ونثرًا لبناء قواعدهم عليها، وهي شواهدُ كثيرةٌ وافرةٌ سيكونُ لها الغلبةُ

١٠/ ١٦٥، ١٧/ ١٥١، ١٩/ ٧٤

(١) السّامرائي، فاضل صالح، التّعبير القرآنيّ، الناشر: المكتبة القانونية، بغداد،٢٠٠٩م، ص: ١١

في الاستشهادِ.

إنّ الذهابَ إلى لغةِ العربِ لا يُعدُّ إهمالا للقرآن الكريم بل هو تبيانٌ للغتِهِ العاليةِ البليغةِ، وهو ما أدركه ابنُ عباس وغيرُهُ للإجابةِ عن الأسئلةِ التي وجِّهت إليه في معاني مفرداتٍ، أو آياتٍ من القرآن الكريم، فشرعَ يبينُ لهم الجوابَ عن طريق الشّعرِ، وكلامِ العربِ.

وكان سيبويه يتعاملُ من هذا الجانبِ في خصوصيةِ القرآنِ الكريم في البلاغةِ والفصاحةِ، فلم يذهبْ بعيدًا كغيرِهِ في بيانِ النّصِّ القرآنيِّ كونهُ يجري على لغةِ العربِ التي سبقتْهُ، أو في جعلِ الشّعرِ يُستشْهَدُ به للقرآنِ، فمثلا في قوله تعالى: ((وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً.))[1]، تكلّمَ سيبويه عن الحذف كونه معلومًا للسّامعِ أو للمُخاطبِ من خلال السّياق، وقد جعله من بابِ الاتساعِ الذي هو من سماتِ اللغةِ العربيّةِ[2]، وفي قوله تعالى: ((وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ.))[3]، و((وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ.))[4]، عنده ينبغي أنْ نقولَ: إنّهُ دعاءٌ بهذا الموضعِ، لأنّ الكلامَ بذلك، واللفظ به قبيح، ولكنَّ العبادَ كُلِّموا بكلامِهم، وجاءَ القرآنُ على لغتِهم، وما يعنونَ، فكأنّهُ – والله أعلم– قيلَ لهم: (ويلٌ يومئذٍ للمُكذّبينَ) و(ويلٌ يومئذٍ للمُطفِّفينَ)، أي: هؤلاءِ مِمَّن وجبَ هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يُقالُ لصاحبِ الشّر والهَلكة، ووجبَ لهم هذا[5]، وفي مثالٍ آخر في قولِهِ تعالى : ((قَاتَلَهُمُ اللَّهُ))[6]، يقول : ((فإنَّما

(١) سورة البقرة، الآية ١٧١

(٢) ينظر سيبويه، أبو بشر، الكتاب، ١: ٣٣١.

(٣) سورة المرسلات :١٥

(٤) سورة المطففين : ١

(٥) ينظر سيبويه، الكتاب ١: ٣٣١.

(٦) سورة المنافقون، الآية :٤.

أُجرى هذا على كلامِ العِبادِ، وبِهِ أُنزِلَ القرآنُ.))[1]

مِمَّا سبقَ، وغيره من الأمثلة يتبيّنُ أنّ سيبويهَ يقرِّرُ أنّ النّصَّ القرآنيَّ البليغَ يجري على كلامِ العربِ لِيُثبتَ خصيصةً من خصائصِ الأسلوبِ القرآنيِّ في نوعِ المثالِ أو الشّاهدِ الذي يَحتجُّ بِهِ، مِنْ مثلِ قولِهِ السَّابقِ : (ولكنَّ العبادَ كُلِّموا بكلامِهم)، وقولِه: (وجاءَ القرآنُ على لغتِهم.)، وقولِهِ: (فإنّما أُجرى هذا على كلامِ العِبادِ، وبه أُنزِلَ القرآنُ.)، ومِنْ مثلِ قولِهِ : ((وهذا في القرآنِ كثيرٌ))[2]، وفي بعضِ الأحيانِ يأتي بكلامِ العربِ ثمّ يأتي بالشّاهدِ القرآنيِّ لِيُبيّنَ التّشابُهَ بين القولينِ لأجلِ التّقعيدِ النحويِّ عندَهُ[3]، وهذا هو طريقُ ابنُ عباس – كما ذكرتُ – في توضيحِ ما يحتاجُهُ النّاسُ في فهمِ النّصِّ القرآنيِّ، وبلاغتِهِ، وخاصة فيما يُشكِلُ عليهم، ومَضت سنّتُهُ في علومِ اللغةِ العربيّةِ والتفسيرِ.

السّببُ الخامسُ: ليستْ كُلُّ لغاتِ العربِ في القرآنِ الكريم.

سأناقش قضيّةَ اللغاتِ في القرآن الكريم في ثلاثِ نقاطٍ، الأولى: هل كلُّ لغاتِ العربِ موجودةٌ في القرآنِ الكريم.؟ والثانية: هل رُخصةُ الأحرفِ السّبعةِ في قراءةِ القرآنِ أَدْخَلَتْ كلَّ لهجاتِ قبائلِ العربِ أو أغلبَها؟، والثّالثة: إذا كانت مسألةُ وجودِ كلِّ لغاتِ القبائلِ في القرآن الكريم لم تُحسمْ، فهل كان النّحاةُ على صوابٍ في تحديدِ القبائلِ التي يحتجّون بها، أو التي لا يحتجّون بها.؟، وسنرى الأجوبةَ من خلالِ المناقشةِ الآتيةِ:

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٣٢

(٢) سيبويه، الكتاب، ١ / ٩٨

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، على سبيل المثال، ١/ ٨٩، ١٧٥، ٢٣٧، ٢٤٧، ٣٣٢، ٢ / ٨٦، ١٤٤، ٣٩، ٣٢٥، ٣٥٥،...

أقولُ: إذا كانَ معظمُ القرآنِ بلغةِ قريشٍ، والبقيّةُ القليلةُ منه بلغةِ قبائلَ أخرى، فهذا يحتملُ معنى أنّ القرآنَ الكريمَ ليسَ فيهِ كلُّ لغاتِ العربِ والدّليلُ قولُ عثمان بن عفان لكُتّابِ المصاحفِ: ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربيّةٍ من عربيّةِ القرآنِ، فاكتبوها بلسانِ قريشٍ، فإنّ القرآن أُنزلَ بلسانهم، فَفَعَلُوا.))[1]، وعن ابن عباس في قولِهِ عزّ وجلَّ: ((بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ))[2] قال: بلسانِ قريش.

وعلى هذا فلا ينبغي الاعتراضُ على منهجِ النّحاةِ الأوائلِ في الإكثارِ من لغةِ قبائلِ العربِ التي يرونَ أنّها ممَّن يُحتجُّ بلغتِهم، فلغةُ العربِ أوسعُ من لغةِ قريش.

وحاولَ الفرّاءُ التّوفيقَ في مسألةِ كونِ القرآنِ نزلَ على لغةِ قريشٍ، وفي عدمِ وجودِ لغةِ قبائلَ أخرى، فقد ذكر الزّركشيُّ رأيًا للفرّاء أنّه يفضّلُ لُغَةَ قُرَيْشٍ عَلَى كلِّ اللُّغَاتِ، لأنّ قريشًا تسمعُ كَلَامَ الْعَرَبِ فَتختارُ مِنْ كُلِّ لُغَةٍ أَحْسَنهَا فَصَفَا كَلَامُهُمْ، وَذَكَرَ قُبْحَ عَنْعَنَةِ تَمِيمٍ، وَكَشْكَشَةِ رَبِيعَةَ، وَعَجْرَفَةِ قَيْسٍ.[3]

وهذا يعني أنّ قريشًا تشتركُ مع بقيّةِ القبائلِ في لغةٍ مُختارةٍ، ومع هذا فإنّ لغةَ القرآنِ نُسِبَتْ لقريش، فالنّصُّ السّابقُ يدلُّ على أن ما تركتُهُ قريش من لغات العرب هو ما يراه بعضُ العلماءِ أنّهُ ضعفٌ وقُبحٌ في لهجاتِ هذه القبائل، والحقيقةُ أنّ بعضَ هذه القبائلِ التي ذكرَها الفرّاءُ الكوفيُّ كقيس ،وتميم، تقعُ ضمنَ القبائلِ السّبعةِ التي احتجّ بها نحاةُ

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (صحيح البخاري) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المحقق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، مع الكتاب: شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٦ / ١٨٢، رقم ٤٩٨٤.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٩٥

(٣) ينظر الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٨٤

البصرةِ – كما سأبيّنُ – في المبحثِ الثالثِ.

وذهبَ آخرونَ أنّ الأغلبَ نزلَ بلغةِ قريشٍ، فقد ذكرَ الزّركشيُّ رأي أَبي عُمَر بْن عَبْدِ الْبَرِّ أنّ القرآنَ نزلَ في الأغلبِ بلغةِ قريشٍ لأنّ لغةَ غيرِ قريشٍ موجودةٌ أيضًا في القرآن مِنْ مثل تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَنَحْوِهَا، لَأَنّ قُرَيْشًا لَا تَهْمِزُ.(١)

ويفسر أبو بكر بن الباقلانيّ قولَ الخليفةِ عثمان الذي هو أنَّ القرآن أنزلَ بلسانهم، أي أنّ معظمَ القرآنِ بلسانِ قريشٍ لظاهرِ قولِه تعالى: ((إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا))(٢) أي بجميعِ ألسنةِ العربِ ،لأنَّ اسمَ العربِ ينطبقُ على الجميعِ، فما الذي يعنيه الباقلاني بقوله: (بجميعِ ألسنةِ العربِ)، هل معناه أنّ القرآنَ الكريمَ فيه جميعُ لغاتِ العرب.؟، الجواب : لا، لأنّ الأحرفَ السّبعةَ التي جاءت بالحديث هي رخصةٌ للقراءةِ باللهجاتِ فيما لا يُطيقونَ، وهذا يَدلُّ على أنّ القرآن الكريم ليس فيه كلُّ لغاتِ العربِ، إلا إذا جمعنا رُخصةَ الحروفِ السّبعةِ مع القرآنِ، وفيما يلي التّفصيل:

إنّ الأحرفَ السّبعةَ التي جاءت بها الأحاديثُ النّبويّةُ في قراءة القرآن الكريم كان سببُها الأوّلُ كما في الحديثِ النّبويِّ هو التّخفيفُ عن العربِ في لهجاتهم، ففي الحديث أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، فأَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وإِنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذلكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وإِنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذلكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وإِنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذلكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ

(١) ينظر الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٨٤

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣

أَحْرُفٍ، فأيُّما حَرْفٍ قَرَؤُوا عليه فقَدْ أَصَابُوا.[1]

إنّ هذا الحديثَ وغيرَهُ يعني أنّ القرآنَ الكريمَ لم ينزلْ بكلِّ لهجاتِ العربِ، وجاءت الأحرفُ السّبعةُ رخصةً لِتُخفِّفَ عنهم لِتَعَوِّدِهِم النّطقَ بلهجاتِهم، بدليلِ قول جبريلَ الذي جاءَ في روايتينِ ،الأولى: (أنْ تُقرئَ أمَّتَك القرآنَ)، والثانيةِ : (أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ)، فعلى الجملةِ الثانيّةِ يكونُ الفاعلُ هو: (أمتُك) وهذا يعني أنّ الأمّةَ تختارُ مِنْ لهجاتِها في قراءةِ القرآنِ ما تعوّدت عليهِ نطقًا، ولا تستطيعُ تركَهُ، فهو عربيٌّ أيضًا.

وفي الحديث أيضًا دلالتانِ، الأولى هي أنّ الأحرفَ السّبعةَ لغاتٌ بدليلِ العنوانِ الذي وضعَهُ الزّركشيّ في النَّوْعِ الْحَادِيَ عَشَرَ، وهو : ((مَعْرِفَةُ عَلَى كَمْ لُغَةٍ نَزَلَ.))[2]، والدّلالةُ الثّانيةُ هي أنّ النّبيّ – صلَّى الله عليه وسلَّمَ – كانَ مُدركًا للهجاتِ العربِ، وحاجتِهم إلى الرّخصةِ في قراءةِ القرآنِ بها.

وحتى لا يَحْدُثُ لبسٍ فإنّ القراءاتِ السّبعَ ليست هي الأحرفُ السّبعةُ، فقد نقلَ السّيوطيُّ قولَ أبي شامة: ((ظنّ قومٌ أنّ القراءاتِ السّبعَ الموجودةَ الآن هي التي أُريدتْ في الحديثِ، وهو خلافُ إجماعِ أهلِ العلمِ قاطبة، وإنّما يظنُّ ذلك بعضُ أهلِ الجهلِ.))[3]

والقراءاتُ جاءت بعد جمعِها على أيدي قرّاءٍ معينين، وقد تكون الأحرفُ السّبعةُ ضمنَ القراءاتِ سواء القراءات السّبع أو العشر أو غيرهما، ولكنْ لا يوجدُ احصاءٌ للأحرفِ السّبعةِ بدليل ما نقله الزّركشي عن ابْنِ الْعَرَبِيِّ قوله: ((لَمْ يَأْتِ فِي مَعْنَى هَذَا

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، (صحيح مسلم) المسمّى: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ، ١/ ٥٦٢

(٢) الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢١١

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٢٧٤ .

السَّبْعِ نَصٌّ وَلَا أَثَرٌ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَعْيِينِهَا))، وكذلك نقلَ قولَ: الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمِ بْنُ حِبَّانَ الْبَسْتِيُّ : ((ثُمَّ اخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى الْآنَ نَقْرَؤُهَا.؟))[1]

وعلى ما سبقَ فالقراءاتُ ليست هي الأحرفُ السّبعةُ، ولا يوجدُ إحصاءٌ للأحرفِ السّبعةِ، واخْتُلِفَ في تعينِها، لذلك أُرَجِّحُ أنّ هذهِ المعلومةَ هي التي كانَتْ عند النّحاةِ، فلمْ يُعاملوا القراءاتِ معاملةَ القرآنِ بل حاكمُوها ضمنَ قواعدِهم التي وضعوها من لغةِ العربِ، فالقراءاتُ عندَ النّحاةِ اجتهادٌ تَحكُمُها قواعدُهم التي حدّدوها لقبائلَ معينةٍ يُحتجُّ بها، فإذا خرجتْ عن قواعدِهم ردُّوها، وهذا الذي حصلَ فعلا، فمِنَ النّحاةِ منْ ردَّ قراءاتٍ، وضعّفَها، مثلا ردَّ البصريون قراءةً متواترةً، وهي قراءةُ ابنِ عامر في قولِهِ تعالى: ((كَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ.))[2]،بضمِّ زاي (زُين) على ما لم يُسمَّ فاعلُهُ، ورفعِ: (قَتْلُ) ،على أنّهُ مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله، ونصبِ (أولادَهم)، وجرِّ همزة (شركاؤهم) أَيْ شركائِهم، فتكون قراءةُ الباقينَ بفتحِ الزّاي والياءِ، ونصبِ لام قتل، وجرّ دال أولادهم، ورفع همزة (شركاؤهم)[3]، ويذكرُ الفرّاء أنّها قد تكونُ مأخوذةً من لغةِ قومٍ، فلم يعاملْها كونها من القرآنِ، وذلك في ردّهِ لها أنّه لم يعرفْ جهتَها إلا أن يكونوا منها آخذين بلغة قوم يقولون: (أتيتُها عِشايا)، ثم يقولون في تثنية الحمراء: (حمرايان)، فهذا وجهٌ أنْ يكونوا قالوا: زُين لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ

(١) ينظر الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١/ ٢١٢

(٢) سورة الأنعام/ ١٣٧ .

(٣) ينظر ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ، ص: ٢٧٠، وينظر الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، المحقق: أوتو تريزل، النّاشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ،ص:١٠٧.

أولادَهم شركائهم، وإنْ شئتَ جعلتَ زَين إذا فتحته فعلاً لإبليس، ثم تَخفِضُ الشّركاءَ باتباع الأولادِ[1].

وكذلك قراءةُ حمزةَ الزّيات في قوله تعالى:((وَاتَّقوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامَ))[2]، بجرّ الأرحام بالعطف على الضّمير المجرور بحرف الجرِّ: الباء، وقرأ الجمهور: (والأرحامَ) بالنّصب[3]، فقد حرّمَ المُبرّدُ (ت ٢٨٥) ،قراءةَ الجرّ وأنكرَها، فقد نقلَ عنهُ القرطبيُّ قولَهُ: ((لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَام يَقْرَأُ (مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ) وَ (اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحام) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ.))[4]، وخطّأها الزَّجاجُ (ت٣١١هـ) بقوله:((القراءةُ الجيدةُ نصبُ الأرحام ...، فأمّا الجرُّ في الأرحام فخطأ في العربيّةِ لا يجوزُ إلّا في اضطرارِ شعرٍ، وخطأٌ أيضًا في أمرِ الدِّينِ عظيم، لأنّ النّبيَّ – صلّى الله عليه وسلّم– قال :(لا تحلفوا بآبائِكم) فكيفَ يكون تساءلونَ بهَ وبالرَّحمِ على ذا.))[5]

(١) ينظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى ١ / ٣٥٧ – ٣٥٨ .

(٢) سورة النساء، ١ .

(٣) ينظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:٢٢٦ وينظر الدّاني، التيسير في القراءات السبع، ص: ٩٣، وينظر القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمّد القاضي (ت ١٤٠٣)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: ٤، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، ص: ٢٤٢

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ،(تفسير القرطبي)، ٥ / ٣.

(٥) الزّجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه ،المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت ،الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، ٢/ ٦

وضعّفها الزّمخشريُّ (ت ٥٣٨ هـ) بقوله: ((والجرُّ على عطفِ الظّاهر على المُضمرِ ليس بسديدٍ، لأنّ الضّميرَ المتّصلَ متصلٌ كاسمِه، والجارُّ والمجرورُ كشيء واحد، فكأنّما في قولك: مررتُ بهِ وزيدٍ، وهذا غلامُهُ وزيدٌ، شديدي الاتصال، فلما اشتدَّ الاتصالُ لتكرّرِه أشبهَ العطفَ على بعضِ الكلمة، فلم يَجز، ووجبَ تكرارُ العاملِ، كقولك : مررتُ بهِ وبزيدٍ .))[1]

ونفهمُ مِنْ هذا أنّ بعضَ القراءاتِ إمّا مأخوذةٌ من لغةِ قومٍ ليستْ في القرآنِ الكريمِ، ولا يَحتجُّ بها النُّحاةُ، أو هي تُخالفُ قواعدَهم.

وعلى ما سبقَ فيمكننا أنْ نستنتجَ أنّ النّحاةَ كانوا ينظرونَ إلى القرآنِ الكريمِ أنّهُ لا يحتوي على كلّ لغاتِ القبائلِ، فمن الطّبيعيِّ أنْ يذهبوا إلى القبائلِ العربيّةِ، ويَجمعوا لغتَها حفظًا، وكتابةً للاحتجاج بها، وعمَلُهم هذا أحدُ الأسبابِ في كونِ شواهدِ لغةِ العربِ أكثر من شواهدِ القرآنِ الكريمِ.

وأمّا القراءاتُ بما فيها بعضُ القراءاتِ الصّحيحةِ التي اشتملت على اللغاتِ، فتمّ ردُّ بعضِها كونها جاءت بلغةِ قومٍ لم يأتِ بها القرآنُ، وهي لغاتٌ لا يُحتجُّ بها، فهي تخالفُ قواعدَ النّحاةِ، فقد تمّ التعامل معها على أنّها اجتهادٌ كما ذكرتُ، فهي توضَعُ تحت منهجيّةِ ما يُحتجُّ به من لغات، وما لا يُحتجُّ بهِ.

ويمكنُ لمعترضٍ أنْ يعترضَ بأنّ بعضَ المصادرِ اللغويّةِ ذكرتْ وجودَ لهجاتٍ، أو لغاتٍ في القرآن الكريم نفسِه، وليس في القراءاتِ فقط، وقد حدَّدَتْ هذه المصادرُ اسماءَ قبائلَ معينة لا يَحتجُّ بها النّحاةُ، مِنْ مثلِ ما ذكرَهُ ابو عبيد القاسم بن سلّام في تفسيرِ

(١) الكشاف ١ / ٤٩٣ .

قوله تعالى: (ثُمّ أفيضوا)[1]، بأنّ معناها: (انْفِروا) بلغة خزاعة[2]، ثمَّ يتكلّمُ عن كلمةِ: (الإملاق) في سورة الأنعام: ((وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ))[3]، ويذكرُ أنّ معناها: (الجوع) بلغة لخم[4].

والقبائل التي يَحتجُّ النّحاةُ بلغتِها هي سبعُ قبائل : قريش أولا، ثم يتلوها: قيس، وتميم، وأسد، وهُذيل، وبعضُ كِنانة، وبعض الطّائيين، وأمّا لغة لخم، وخزاعة في الأمثلة السّابقةِ فهي من اللغاتِ التي ليسَ من عادةِ أئمةِ النّحو أنْ يَحتجّوا بها كما ذكر أبو حيان مخالفًا، ومُعترِضا على ابن مالك حين استشهدَ بها[5]، فوجودُ هذه القبائل يعني أنّ القرآنَ الكريمَ خالفَ رأيَ النّحاةِ، فما هو عذرُ النّحاةِ في هذا.؟، الجواب: في المسألةِ تفصيلٌ، منه أنَّهُ لاشكّ أنّ منهجَ النّحاةِ ليس عملا معصوما من الخطأ، ولكنّهُ لا يعني أنّ كلَّ النّحاةِ اكتفى بالقبائلِ السّبعةِ، وهناك نقطةٌ مهمّةٌ وهي أنّ القبائلَ التي لا يُحتجُّ بلغتِها لا يعني أنّ كلَّ لغتِها باطلةٌ، ليستْ عربيّةً، بل هي مآخذُ معدودةٌ، وخوفٌ من اختلاطِها بالأعاجم، وأخذِها منهم، وعليهِ فما جاءَ منها في القرآنِ الكريم لا يخرجُ من أمرين، الأوّل استدلالٌ لغويٌّ للتّفسير والمعنى، وهذا عمل ليس نحويًّا، والثاني: استدلالٌ نحويٌّ، فإنْ جاءت لغتُهم موافقةً لِلغاتِ التي احتجّ بها النّحاةُ فهذا لا خطأ فيهِ، وإنْ كانتْ ليس كذلكَ، فهو أمرٌ مُلزِمٌ للنّحاةِ للأخذِ بهِ.

ومع هذا فأخذهم من غيرِ القبائلِ السّبع لا يعني أنّ منهجَهم مهلهلٌ أو ضعيفٌ،

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٩.

(٢) ينظر ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلّام، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، كتبها : خالد حسن أبو الجود، وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، سنة النشر لا توجد، ص: ٥

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٥١.

(٤) ينظر ابن سلام أبو عبيد، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، ص: ٧

(٥) ينظر السّيوطيّ، جلال الدّين (ت٩١١هـ)،الاقتراح في علم أصول النّحو، ص: ٩٣ .

فهو لا يؤثرُ في النتيجةِ الكليّةِ التي هي أنّ قواعدَ النّحاةِ قد أسهمتْ إسهاما كبيرًا – وإلى يومنا هذا – في حفظِ لغةِ العربِ الفصحى من اللحنِ والخطأ، وكانت مثالا عظيما في دقةِ التّقعيدِ، والنّحاةُ مسبوقونَ بهذا – كما ذكرتُ – فأهلُ اللغةِ، والتّفسيرِ الأوائلِ سبقوهم بالاستشهاد بهذه اللغاتِ، وغيرِها.

السّببُ السّادسُ : القرآنُ كتابُ هدايةٍ، ولا يُشترطُ أنْ يقومَ النّحو عليهِ فقط .

إنّ القرآنَ الكريمَ هو كتابُ هدايةٍ ونورٍ للبشرِ أجمع، يخرجُهم من ظلماتِ الشِّركِ والفسادِ إلى نورِ التّوحيدِ والصّلاح، قال تعالى: ((قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.))[1]، وقال تعالى:((الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ.))[2]

وعليهِ فليسَ من الحكمة البحث في اشتمال القرآن على تفاصيلِ كلِّ شيء في الدُّنيا من العلوم جميعِهَا كالطِّبِّ، والفلك، والهندسة، وغيرِها، فقد ذكرَ الرّازيّ في تفسيرِه لقوله تعالى : ((وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ.))[3]، أنَّ العلومَ التي ليست دينيّةً لا تعلّقَ لها بهذه الآية، لأنَ من المعلوم بالضّرورة أنّ اللهَ سبحانه وتعالى قد مدحَ القرآنَ بكونهِ مشتملا على علوم الدِّين، فأمّا غير هذا ممّا لا يكونُ من علومِ الدّينِ فلا التفاتَ إليه.[4]

(١) سورة المائدة : الآية: ١٦.

(٢) سورة إبراهيم، الآية:١

(٣) سورة النحل، الآية: ٨٩

(٤) ينظر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، أو المسمّى : (التفسير الكبير) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة : ٣، ١٤٢٠ هـ، (٢٠/ ٢٥٨)

ويذكرُ المُفسِّرُ محمّد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، أنّه من النّاسِ مَن قال: إنّ القرآنَ قد حوى علومَ الأكوانِ، ثمَّ يذكرُ لها حادثةً لطيفةً، ويعلّقُ عليها، وهي قصةٌ للشيخ محيي الدين بن العربي، فقد قيل أنّه وقع عن حماره فرُضّت رجلُهُ، فلم يأذنْ للنّاسِ أنْ يُساعدوهُ، ويحملوهُ إلّا بعد أنْ وجدَ حادثةَ وقوعه، ورضِّ رجلِهِ من سورةِ الفاتحةِ، ويرى الشّيخُ محمّد رشيد أنّ هذا القولَ لم يقلْ به أحدٌ من الصّحابةِ، ولا علماءِ التّابعينَ، ولا علماءِ السّلفِ الصّالحينَ.(١)

وعليه ليس شرطا أنْ يقومَ النّحو كلُّهُ على القرآنِ الكريم، فمهمّتُهُ الأولى الهداية والإرشاد، وكذلكَ ليس شرطًا أنْ يكونَ الاستشهادُ بالقرآنِ أكثرَ ممّا هو موجود من لغةِ العربِ التي ليست قرآنًا، والتي مهمّتها الأولى إثباتُ القواعدِ النّحويّةِ، ولا يقلِّلُ من شأنِ القرآن الكريم أنْ يتقدَّمَ الاستشهادُ بالشّعرِ عليه لأنّ الشِّعرَ خادمٌ لفصاحةِ القرآنِ لا منازعٌ لها، وكذلك كلُّ لغةِ العربِ وخاصّة التي سبقتْ زمنَ نزولِ القرآنِ تخدمُ القرآنَ نفسَهُ فهي لا تنازعُهُ، وهذا ما فهِمَهُ كفّارُ العربِ حين نظروا إلى لغتِهم فلم يجدوا القرآنَ منازعًا لها بل متمِّمًا بأعلى قِمم البلاغةِ.

المبحث الثالث : أسبابٌ في منهجِ النُّحاةِ نفسِه.

السّبب الأوّل: حدّدَ النّحاةُ غالبَ عملِهم باللغةِ العربيّةِ التي نزلَ بها القرآنُ الكريمُ لا بلغةِ القرآنِ نفسِه.

إنّ الأدلةَ التي وصلتْنَا من تأريخِ وضعِ قواعدِ النّحوِ تُبيّنُ أنّ النّحاةَ الأوائلَ قد حدّدوا عملَهم في اللغةِ العربيّةِ التي نزلَ بها القرآنُ الكريمُ، ولم يَحصروها بلغةِ القرآنِ

(١) ينظر رضا، محمّد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، (٧/ ٣٣٠).

فقط، فاللغةُ التي نزل بها القرآن هيَ لغةُ قبائل العربِ، أي أنّهم قصدوا الإكثارَ من الشّواهدِ النّحويّةِ من شعر العرب ونثرِهم، والتّقليلَ من شواهدِ القرآن الكريم الذي هو عندهم مصدرٌ أصيلٌ في الاحتجاج، وكذلك موقفُهم من الحديثِ النّبويّ.

فعلى الرّغم من اعتبارِ القرآنِ الكريم مصدرًا أصيلا، وكونه الأعلى فصاحةً فلا يُشترط عندهم أنْ يكونَ هو الأكثرُ في الاستشهادِ، وليس هذا ممّا يُنقصُ من قيمةِ القرآنِ الكريم - كما يرون - بل هو حجّةٌ لهم في تحصينِ الألسنة من اللحنِ، وفي بيانِ بلاغةِ القرآن وفصاحته، وغريبِه، ومُشكلِه، وغيرِها، وهذا هو الذي أشار إليه أبو بكر الانباريُّ بوضوح حين قال: بل أردنا تبيينَ الحرفَ الغريبَ من القرآن بالشِّعر، لأنَّ الله تعالى قال: ((إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا))[1]، وقال: ((بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.))[2]، فالأنباريُّ بهذا يدحضُ حجّة المنكرين[3]، فالشعرُ مبيّنٌ للقرآن، ومدافعٌ عنه، وكذلك دفاعهُ الذي استند فيه إلى ما جاءَ عن أصحابِ النّبيِّ - صلّى الله عليه وسلمَ - وتابعيهم، مِنْ أنّهم احتجّوا بالشعر في بيانِ غريبِ القرآن، ومُشكلِه باللغةِ، والشّعر، وجعلَ هذا دليلا واضحا على فسادِ مذهبِ من أنكرَ ذلك على النّحاة[4]، وسيتبينُ من خلالِ مجموعِ الأسبابِ التي سأذكرها في المبحثين حقيقةَ فهمِهم هذا.

إنّ الذي يؤكِّدُ أنّهم قصدوا إلى لغةِ العربِ أولا هو أنّهم وضعوا تحديدات مكانيّةً،

(١) سورة الزّخرف، الآية :٣

(٢) سورة الشّعراء الآية : ١٩٥

(٣) الأنباري، محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ١/ ٦١، ٩٩، ١٠٠، وينظر السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ٢/ ٦٧.

(٤) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ١/ ٦١، ٩٩، ١٠٠.

وزمانيّةً للقبائل التي يحتجّون بلغتها، وجعلوها مقدّمةً على الاستشهادِ بالقرآنِ، والحديثِ النّبويِّ، فمنذ نشأةِ النّحوِ لم يكن في ذهنِ النّحاةِ إلّا هذا المنهجُ، وهذا عندهم كافٍ لوضعِ القواعدِ، فقد كانت كميّةُ الشّعرِ والنّثرِ التي أخذوها وفقَ منهجِ تحديدِ مكانِ الاحتجاجِ وزمانِهِ من أفواهِ العربِ مشافهةً أو كتابةً كثيرةٌ جدًّا، وذكرتُ فيما سبقَ أنّ البغداديّ نقل عن الجرمي أنّها بلغت: (١٠٥٠) الفًا وخمسين بيتًا[١]، وجعلها خالد عبد الكريم جمعة:)١٠٥٦) الفا وستةً وخمسينَ بيتًا [٢]، وزادها عبد السّلام هارون محقّقُ كتابِ سيبويه في فهرسِ الكتابِ مع الأرجازِ إلى: (١٢٤٣) ألفٍ ومائتين وثلاثةٍ وأربعينَ شاهدًا[٣]مقارنةً بالاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ التي لم تزدْ على: (٣٧٣) ثلاثمائة وثلاثٍ وسبعين آية كما ذكر عضيمة [٤]، وفي الاستشهاد بالحديث النّبويّ بلغ عددُ الأحاديثِ عشرةَ أحاديث أو أقلَّ كما بيّنت في المبحث الأوّل.

وممّا يؤيدُ هذا بعضُ رواياتٍ تذكرُ همّتَهُمُ العاليةَ، وصبرَهم في تحقيق منهجِهِم، والزّمنَ الطّويلَ الذي قضوهُ في رحلاتِهم لأجلِ شواهدهم، فمنهم من أمضى أربعينَ سنةً في البوادي يشافِهُ الأعرابَ، ويدوّنُ عنهم، ويلاحِظُ ما شاءَ لهُ أنْ يُلاحِظَ قبلَ أنْ يعودَ إلى بلدِهِ، فقد كانت كتبُ أبي عمرو بن العلاءِ التي كتبَها عن العربِ الفصحاءِ قد ملأتْ بيتًا له إلى قريب من السّقفِ، وكلُّها عن الأعْرَابِ[٥]، وكذلك روي عن النَّضرِ

(١) ينظر البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تحقيق عبد السّلام هارون: ١/ ١٧٨،١٧٩

(٢) ينظر جمعة، خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص ١٧٩.

(٣) ينظر سيبويه ،أبو بشر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، الفهارس التحليلية للكتاب: ٥/ ٤٤-١٠٢.

(٤) عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ١/ ٦

(٥) ينظر ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد بن إبراهيم البرمكي الإربلي

بن شُميل أنّهُ أقامَ بالباديةِ زمنًا طويلا، فأخذَ عن فصحاءِ العربِ كأبي خَيْرَة الأعرابيّ (ت ١٥٣ هـ)، وأبي الدُّقَيْش الأعرابيّ[١]، وغيرِهما[٢].

هذه الأدلة تؤكد أنّهم لم ينشغلوا بجمعِ شواهدِ القرآنِ الكريم أولا في وضعِ قواعدِ النّحوِ، وقد لخصَّ الرّياشيُّ مصادرَ البصريين التي أخذوا عنها النّحو، وعدّها المصادرَ المعتبرةَ منتقدًا غيرهم مِمَّنْ أخذ من مصادرَ عربيّةٍ غيرِ معتبرةٍ عند البصريينَ، بقوله :((إنّما أخذنا اللغةَ عَن حَرَشَةِ الضِّبابِ[٣] وأكَلَةِ اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهلِ السّوادِ أصحابِ الكواميخِ، وأكلةِ الشّواريزِ.))[٤]، وهذا يعني أنّ نحاةَ البصرةِ جعلوا الاستشهادَ بكلامِ العربِ أصلَهم الأول في الإكثار، ولم يقبلْ نحاةُ البصرة الاستدلالَ بلغةِ كلِّ العربِ بل ذهبوا إلى تحديدِ أماكنِ الاحتجاج وزمانِه، وقدّموا لغةَ قريش على بقيةِ القبائلِ في الاستدلالِ النحويّ، يقول ابن فارس: ((أجمعَ علماؤنا بكلام العرب... أنّ قريشًا أفصحُ العربِ ألسِنةً، وأصفاهُم لغةً.))[٥]، فسيبويه ومن تلاهُ قدّمَ لغةَ قريش

(ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت ،١٩٠٠م، ٣/ ٤٤٦

(١) تاريخ ولادته ووفاته مجهول، ويرجّح أنّه عاش في النّصف الأوّل من القرن الثاني الهجري، ينظر الحسن، د. أحمد الحسن، وأبو هولا، د. رياض رزق الله، أبو الدُّقَيْش الأعرابي، حياته، ومروياتُه وآراؤه اللغويّة ،مجلة العلوم العربيّة، العدد: ٤٢، محرم ١٤٣٨هـ، ص:١٣٤.

(٢) ينظر الحَمَوي، الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ٦/ ٢٧٥٨.

(٣) حرشة الضّباب : الضَّبُّ حيوان معروف، وحَرَشَ الضَّبَّ : هَيَّجَهُ لِيَصيدَهُ، أكَلَة اليرابيع: اليربوع حيوان معروف، والمقصود هم البدو فهم أكلة الضّبّ واليربوع، أهل السواد : اهل المُدن والقُرى، أكلة الكواميخ: جمع كامخ وهو مخلل يشهِّي الطعام، والشواريز: جمع شيراز، وهو اللبن الرائب المصفى.

(٤) السّيرافي، أبو سعيد بن عبدالله، أخبار النحويين واللغويين البصريين: ص٦٩

(٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصّاحبي في فقه العربيّة ومسائلها وسنن

على غيرها كما فعلَ الصّحابةُ في جمعِ القرآن الكريم، وتوحيدِ المصاحف، وكان النحاةُ يدركونَ أنّ هذه الشّواهدَ الكثيرةَ تمثّلُ استدلالا للقرآن في وجهٍ من وجوهِهَا المهمّةِ، ممّا سيجعلُ لغاتِ العربِ التي استدلوا بها، وقواعدَهم التي استنبطوها منها واحدةً من أهمِّ مصادرِ الاحتجاجِ للقرآنِ وخاصّةً في غريبِه وفيما يَشتبِهُ على بعضِهم من آياتٍ، أو في الرّدّ على من يَطعنُ بلغةِ القرانِ الكريم، وقد ذهبوا إلى تحديدِ أسماءِ القبائلِ التي يُحتجُّ بلغتها، واستبعدوا قبائلَ أخرى، وفيما يلي تلخيصٌ لرأيِّ الفارابي على شكلِ نقاطٍ:

أ- يقرّرُ أنّ قريشًا هي أجود العربِ فصاحةً لانتقائها الفصيح، ولغتُها هي الأسهلُ، والأكثرُ إبانةً.

ب- يحدِّدُ بقيةَ القبائلِ التي نُقلتِ اللغةُعنهم من أهلِ الفصاحةِ، وفي مقدّمتهم ثلاثُ قبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، فهؤلاء أكثرُ ما أُخِذَ عنهم، وخاصة في الغريبِ، وفي التّصريفِ والإعرابِ.

ج- ويحدِّدُ من يأتي بعد هذه القبائل الثلاث، وهم: هُذيل، وبعضُ كنانة، وبعضُ الطّائيين.

د- ويقرّرُ أنّه لم يُؤخذْ عن غيرِ هذه القبائل.

ه- ويقطعُ أنّهُ لم يُؤخذْ من أهلِ الحاضرةِ قطّ، ولا عن سكانِ البراري مِمَّنْ يسكنونَ بجوارِ باقي الأمم.

و- ويحدِّدُ اسماءَ مَن لا يؤخذُ منهم وفقَ منهجِهم، وهُم : لخم، وجذام، لجوارهم أهل مصر والأقباط، ولا من قُضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، لأنّهم يسكنون بجوارِ أهلِ الشّامِ، ولأنّ أكثرَهم مِن النّصارى، وفي صلاتِهم لا يَقرأونَ باللغةِ العربيّةِ، ولم

العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، بيروت، مكتبة المعارف، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م : ص ٥٥.

يؤخذْ مِن تغلبَ والنّمر، لأنّهم بجوارِ اليونانيّةِ، ولا من بكر، لأنهم يجاورون النّبطَ والفُرسَ، ولا عن عبد القيس، لجوارِهم البحرين، ولوجودِ اختلاطِ لهم مع الهندِ و الفرسِ، ولا من أزد عُمان للسّبب نفسِهِ، وهو اختلاطهم مع الهند والفُرس، وكذلك استَبعدوا أهلَ اليمن لمخالطتِهم الهندَ والحبشةَ، ولولادةِ الحبشةِ فيهم، ولم يُؤخذْ من بني حنيفة، ولا من سكانِ اليمامةِ، ولا من ثقيف، وسكانِ الطّائف، بسبب تجارتِهم التي يتأثرون بها بلغة التّجارِ الأعاجمِ المقيمينَ عندهم، ولم يؤخذ من الحجازيين الذين يعيشونَ في الحضرِ لأنّ مَنْ نقلَ اللغةَ وجدوهم قد خالطوا الأممَ الأخرى، ودبَّ الفسادُ في ألسنتِهم.

وبلغَ عندَهُ عددُ مَن لا يُؤخذُ بلغتِهِ حسب ما أحصيتُ : (١٦) ستَّ عشرةَ قبيلة، وبلغ عددُ القبائلِ المُحتجُّ بها : (٧) سبع قبائل.

ز- ثم يحدّدُ أنّ البصريين والكوفيين هم من نقلَ اللغةَ، واللسانَ الفصيحَ عمّن تنطبق فيهم الشّروط، وجعلوا ما نقلوهُ في كتبٍ، وصيّروهُ علمًا وصناعةً.(١)

ح- وبالجملةِ هم لم يأخذوا بلغاتِ القبائلِ التي سكنت في حدودِ أرضِ العربِ كاليمن والعراق وبلاد الشام ومصر، وما تاخمَ الخليج العربيّ.(٢)

أمّا من حيث زمنِ لغةِ الاحتجّاج فقد حدّدوها إلى زمنِ المُحْدَثينَ والمُوَلَّدين من الشّعراءِ في زمانِهم، فقد ذكرَ السّيوطيُّ أنّهُ لا يُحتجّ بكلام المولَّدين والمُحْدَثين، وأوّلُ الشّعراءِ المحدَثين بشارُ بنُ بُرْد (ت١٦٧هـ)، ونَقلَ ثعلبُ عن الأصمعيِّ قولَهُ: ((خُتِمَ

(١) ينظر السّيوطيّ، جلال الدّين (ت٩١١هـ)،الاقتراح في علم أصول النّحو: ص:٩٠ - ٩٢.

(٢) يُنظر السّامرائي، إبراهيم، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الطبعة:١، ١٩٨٧م: ص٢٤،٢٣.

الشِّعرُ بابنِ هَرْمَة (ت١٧٦هـ)[١]، وهو آخرُ الحجج))[٢]، وقرّروا أنْ تكونَ لغةُ الاحتجاجِ كثيرةً لِتمثّلَ الفصحى، ولكي تُستنتجَ منها القاعدةُ المُطَّردةُ.

وسائلُ النّحاة: قامتْ وسائلُ البصريينَ على ما يأتي:

١- المشافهةُ من هذه القبائل.

٢- الاحتكاكُ بهم في المواسم أو غيرِها، وهذه المواسم تعني سنين من السّماعِ والكتابةِ والجمع.

٣- الرِّحلةُ إليهم والرّوايةِ عنهم.

٤- الأخذُ من العربِ حصرًا.

٥- الهمّةُ العاليةُ، والصّبرُ، والتّحملُ في تحقيقِ منهجِهم.

لقد أطلّتُ في تفصيلِ منهجِهم القائم على تقديم الشِّعرِ، وكلام العربِ في الاستشهادِ النّحويِّ، وتركتُ تفاصيلَ أخرى، ليتبيّنَ لنا هذا الجهدُ المقصودُ قصدًا، والقائمُ على استقصاءٍ وحفظٍ، وكتابةٍ، ممَّا يعني أنّهم أرادوا الإكثارَ من لغة العربِ، وخاصّة الشّعر، فقد أغلقوا بهذا المنهجِ البابَ على كلِّ متشكك، فلو قامت كلُّ القواعدِ على لغةِ القرآنِ وحده فإنّ أقلَ ما سُيقال أنّ النّحاةَ أضاعوا لغةَ العربِ التي نزلتْ قبلَ القرآنِ، ولم يحتجّوا بها، فهي ساندةٌ، ومساعِدةٌ على فهم بلاغةِ النّصِّ القرآنيّ، ومدافعةٌ عن أيّ

(١) إبراهيم بن هَرْمَة بفتح الهاء وسكون الرّاء وفتح الميم، توفي عام ١٧٦ هـ، شَاعِرُ زَمَانه، أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيْمُ بنُ عَلِيِّ بن سَلَمَةَ بن عَامِرٍ الفِهْرِيُّ، المَدَنِيُّ، أَحَدُ البُلغَاء، مِنْ شُعَرَاءِ الدَّوْلَتَيْنِ الأَمويّة والعباسيّة، وَكَانَ مُنْقَطِعاً إِلَى العَلَوِيَّة، وَهُوَ مُقَدَّمٌ فِي شُعَرَاءِ المُحْدَثِيْنَ، وَقد وَفَدَ ابْنُ هَرْمَةَ، فَمَدَحَ المَنْصُوْرَ، فَأَعْطَاهُ عَشْرَةَ آلاَفَ دِرْهَمٍ. (ينظر الذّهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت : ٧٤٨هـ)، سير أعلام النُبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ،سنة: ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ٦/ ٢٠٧.

(٢) السّيوطيّ، جلال الدّين (ت٩١١هـ)،الاقتراح في علم أصول النّحو: ص ١٢٢، ١٢٣.

شكٍّ يدّعيه أحدٌ ما، وكانَ الذي يشغلُهم أنْ يكتبوا قواعدَ اللغةِ العربيّةِ من لغةِ العربِ نفسِها، وبهذا قدّموا خدمةً نحويّةً، وبلاغيّةً، وتأريخيّةً، فسارت قواعدُهم مع القرآنِ الكريمِ في حفظِ لغةِ العربِ الفُصحى.

منهج نحاة الكوفة: مضى الكوفيونَ يختطونَ لأنفسِهم منهجًا لا يُطابقُ منهجَ البصريينَ في كلِّ التفاصيلِ، وكما ذكرَ الدكتور شوقي ضيف إنّ أهمَّ ما يُميّزُ المدرسةَ الكوفيّةَ من المدرسةِ البصريّةِ اتساعُها في روايةِ الشّعرِ، وعباراتِ اللغةِ عن جميعِ العربِ من البدوِ والحضَرِ، وهذا لا يعني أنّ الكوفيينَ لم يكونوا يرحلونَ إلى القبائلِ الفصيحةِ، فقد كانوا يكثرون من الرِّحلة إليها، فالكسائيّ رحلَ إلى نجدٍ وتهامة والحجاز، ورجعَ وقد أنفذَ خمسَ عشرةَ قنينةَ حبرٍ في الكتابةِ عن العربِ سوى ما حفظَ، ولكن معناهُ أنّ الكوفيينَ، وفي مقدِّمتِهم إمامهم الكسائيّ كانوا لا يكتفون بما يأخذونَ عن فصحاءِ الأعرابِ، إذ كانوا يأخذونَ عمّن سكنَ من العربِ في الحواضرِ كالعراقِ.(١)

والخلاصةُ أنّ النّحاة من المدرسَتينِ لم يقصدوا أولًا إلى القرآنِ الكريمِ، أو الحديثِ النّبويِّ، وإنّما قصدوا قبائلَ معينة، فيها شروطُ الاحتجاجِ التي وضعوها، وذلك لأنّهم يرون أنّ وضعَ الضّوابطِ، والقواعدِ التي تحكمُ لغتَهم، وتحفظُها في الحاضرِ والمستقبلِ يكون من خلالِ هذه القبائلِ، فانشغلوا بشواهدِها أكثر من شواهدِ القرآنِ الكريمِ.

السَّبب الثاني: الأخذ بسُنّة ابن عبّاس والصّحابة.

سَبقَ ابنُ عباس النّحاةَ في الاستشهادِ اللغويِّ، لأنّ الجانبَ اللغويَّ أسبقُ من النّحويِّ، وإنْ كان ابن عباس المتوفى سنة (٦٨ هـ) معاصرًا لأبي الأسود المتوفّى سنة (٦٩ هـ)، إلا أنّ النّحوَ سار على منهج ابن عباس في الاستشهاد، وكذلك لم يأخذْ

(١) ينظر ضيف، شوقي، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، المدارس النّحوية، المتوفى: (١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف، ص ١٥٩، ١٦٠.

تأليفَهُ المستقلَّ في كتابٍ بمنهجهِ، وقواعدِهِ إلا ما جاءَنا في كتابِ سيبويه المتوفّى سنة (١٨٠هـ).

يقومُ منهجُ ابنِ عباس على الاستدلالِ بأشعارِ العربِ وكلامِهم لبيانِ مفردةٍ او عبارةٍ في القرآنِ الكريم، وقد تفرّدَ ابنُ عباس بهذه السُّنةِ في الاستدلالِ على الرّغم من أنّ الرّواياتِ تذكرُ أنَّهُ مسبوقٌ بالنّبيِّ – صلّى الله عليه وسلّم –، وبعمرَ بنِ الخطّابِ، وعليِّ بن أبي طالب، ولكنّهم أشاروا، ولم يقيموا ما يمكنُ ان نسميَهُ منهجًا مُستقلّا بالإكثارِ من تَتبعِ آياتٍ من القرآنِ الكريم، وإيجادِ معناها من الشّعرِ، ومِنْ لغةِ العربِ كما فعل ابن عباس.

ويستدلُّ الأنباريُّ على صحَّةِ منهجِ النّحويينَ في الاستدلالِ بالشِّعرِ لأجلِ القرآنِ الكريم بما جاء عن أصحابِ النّبيِّ – صلّى الله عليه وسلّمَ – وتابعِيهم أنّهم احتجّوا في بيانِ غريبِ القرآنِ، ومُشكِلِه باللغةِ والشّعرِ، وجعلَ هذا أيضا دليلا واضحا على فسادِ مذهبِ من أنكرَ ذلكَ على النّحاةِ.[1]

وجعلَ ابنُ عطيّة في تفسيرِهِ بابًا سمّاهُ: ((بابٌ في فضل تفسير القرآن، والكلام، على لغته، والنظر في إعرابه، ودقائق معانيه))، ثمَّ ذكرَ عن ابنِ عباس أنّ رجلا سألَ الرّسولَ – صلّى الله عليه وسلّمَ –: أيُّ علمِ القرآنِ أفضلُ؟ فأجابَ النّبيُّ: (عربيتُهُ فالتمسُوها في الشِّعرِ.)، ويذكرُ قولا آخرَ للنّبيِّ وهو: أعْربوا القرآنَ والتَّمسوا غرائبَهُ فإنّ اللهَ يُحبُّ أنْ يُعربَ، ثم يذكرُ قولَ القاضي أبو محمّد عبد الحق: إعرابُ القرآنِ أصلٌ في الشّريعةِ، لأنّهُ بذلك تقومُ معانيه التي هي الشّرعُ [2]، وجاء نصّ حديثٍ نبويٍّ في السّننِ الكبرى

(١) ينظر الأنباري، (ت: ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، ١/ ٦١، ٩٩، ١٠٠.

(٢) ينظر ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد،

للبيهقيّ: ((إنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً، وَإِذَا الْتَبَسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَالْتَمِسُوهُ مِنَ الشِّعْرِ، فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ.))[1]، والبيهقيُّ نفسُهُ نسبَ اللفظَ الثاني: (وَإِذَا الْتَبَسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَالْتَمِسُوهُ مِنَ الشِّعْرِ، فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ) إلى ابنِ عباسٍ لا إلى النّبيِّ، وقد أُدْرِجَ هذا النّصُّ في الْحَديث.[2]

ومعنى هذا أنّ نصفَ الحديثِ موقوفٌ على ابنِ عبّاس، ومع هذا ففيهِ إشارةٌ إلى أنّ ابنَ عباس مسبوقٌ بالنّبي بهذا المنهج، لأنّه أوردَ الحديثَ الصّحيحَ : (إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً.) [3] ثم علّق عليه بقوله : فالتمسوه من الشِّعرِ، فهو لا يقولُ شيئا إلا استنباطا من فهمِهِ لمنهجِ النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّمَ –، وفي كتابِ كنزِ العُمال: ((إنّ من الشِّعرِ حِكمةً، وإذا التبسَ عليكم شيءٌ فالتمسُوهُ من الشّعرِ، فإنّهُ عربيّ.))[4]، وجاء ايضًا بلفظِ: ((إنّ من الشِّعرِ حكمةً، وأصدقُ بيتٌ قالتُهُ العربُ قول لبيد: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ.))[5]، وأيضًا: ((إنّ من الشِّعرِ حكمةً، وإنَّ من البيانِ سحرًا.)) [6]

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: ١،سنة: ١٤٢٢ هـ، ١/ ٤٠.

(١) ينظر البيهقي، السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجردي الخراساني، أبو بكر (ت: ٤٥٨هـ) ،المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ٣/ ٥٨٠

(٢) ينظر البيهقي، السنن الكبرى، ٣/ ٥٨٠

(٣) البخاري، صحيح البخاري، ٨ / ٣٤، رقم: ٦١٤٥، وينظر البيهقي، السنن الكبرى، ٥/ ١٠٩

(٤) المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي (ت ٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المحقق: بكري حياني – صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة:٥، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ٣/ ٥٨٠

(٥) المتقّي الهندي، كنز العمال، ٣/ ٥٨٢

(٦) المتقي الهندي ،كنز العمال، ٣/ ٥٨٣

وفي حديثٍ آخر ما يدلل على منهجية النبيّ صلّى الله عليه وسلّمَ – معَ الشّعرِ قولُهُ لحسّان بن ثابت: ((يا حسّانُ، اهجهم وجبريل معك، وقال: إنّ من الشّعرِ حكمةً، وقال لي: إذا حاربَ أصحابي بالسّلاحِ، فحاربْ أنتَ باللسانِ.))[1]، ونصف الحديث الذي هو : (اهْجُهُمْ – أَوْ قَالَ: هَاجِهِمْ – وَجِبْرِيلُ مَعَكَ، وإنَّ من الشّعرِ حكمةً) حديث صحيح روي بألفاظ مختلفة[2]، وأمّا رواية كنز العمال بزيادة : وقال لي: إذا حاربَ أصحابي بالسّلاح فحاربْ أنتَ باللسانِ، فلم أجدها في الأحاديثِ الصّحيحةِ، وهو قولٌ لا يُستبعد أنْ يكونَ صحيحًا عن رسولِ اللهِ – صلّى الله عليه وسلّمَ –.

وقد اعترفَ ابنُ عبّاس أنّه أخذ منهجَهُ من عليٍّ بنِ ابي طالب بقوله : ((ما أخذتُ من تفسيرِ القرآنِ فعَنْ عليٍّ بنِ أبى طالب.))[3]، وذكرَ السّيوطيّ سندًا أوصلَهُ لابن عبّاس: أَنه سُئِلَ عَن قَوْلِهِ سبحانَهُ وتعالى: ((يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ))[4]،قَالَ: إذا خَفِي عَلَيْكُم شَيْءٌ من الْقُرْآنِ فابتغوهُ في الشّعْرِ، فَإِنَّهُ ديوَانُ الْعَرَبِ، أما سَمِعْتُمْ قَولَ الشَّاعِرِ: اصْبِرْ عِنَاقْ إِنَّهُ شَرٌّ بَاقْ قَدْ سَنَّ لِي قَوْمُكَ ضَرْبَ الْأَعْنَاقْ وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقْ، قالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا يَوْمُ كَرْبٍ وَشِدَّةٍ.....[5]

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، ١٣/ ٣٣٦

(٢) حديث أهجُهُم وجبريل معك أخرجه البخاري ينظر : ٤ / ١١٢، ٥ / ١١٣، ٨ / ٣٦، ومسلم (٢٤٨٦)، وحديث إنّ من الشِّعرِ حكمةً تم تخريجه سابقًا، صحيح البخاري ٨ / ٣٤ .

(٣) البغا، مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، الواضح في علوم القرآن، الناشر: دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م، ص:٢٢٠

(٤) سورة القلم، الآية : ٤٢ .

(٥) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الدّر المنثور، النّاشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ١٢٣٢ –١٤٣٣هـ/ ٢٠١١م، ٩/ ٢٥٤

ومن الأدِلَّةِ أيضًا قولُ عمرَ: ((أيُّها النّاسُ تمسّكوا بديوانِ شعرِكم في جاهليّتِكُم فإنّ فيهِ تفسيرَ كتابِكم.))[1]

وهذا يعني أنّ استخدامَ لغةِ العربِ وخاصّة الشّعرَ لأجل القران الكريم كانت حاضرةً بكثرةٍ في أذهانِ الصّحابةِ، وأنّ ابنَ عباس واحدٌ منهم لم يخرجْ عن منهجِهم بل أكثر منه فنُسِبَ إليه، فإذا سُئِل عن شيءٍ من القرآنِ أنشدَ فيهِ شعرًا، وهو القائلُ: ((إذا أعيَتْكُم العربيّةُ في القرآنِ فالتمسوها في الشِّعرِ فإنّهُ ديوانُ العربِ))، وعندَ ابنِ عبدِ ربِّه الأندلسيّ: قال ابنُ عباس: ((الشِّعرُ علمُ العربِ، وديوانُها، فتعلموهُ، وعليكم بشِعرِ الحِجازِ، فأحسبهُ ذهبَ إلى شعرِ الحِجازِ، وحضّ عليهِ، إذْ لغتُهم أوسط اللغاتِ.))[2].

وقد احتَجَّ ابنُ عبّاس لمعاني ألفاظِ القرآنِ الكريم بالشِّعرِ الجاهليِّ، وذلك عندما سألَهُ ابنُ الأزرقِ (ت٦٥هـ) رأسُ الأزارقةِ عن مسائلَ عُرِفتْ بمسائلِ نافع بنِ الأزرقِ، وطالبَهُ أن يأتيَ بشواهِدٍ من الشِّعرِ على ما يُفَسِّرُهُ من معاني ألفاظِ القرآنِ الكريم.

وعلى التّفصيلِ السّابقِ والأدلةِ الكثيرةِ فإنّ النّحاةَ ليسوا وحدَهم في هذا المنهجِ، فَهُم سلكوا هذا الطّريقَ على سنّةٍ كانت قبلَهم.

(١) الشّاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.، ١ / ٥٨، ٢ / ١٤٠.

(٢) ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ) ، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ٦/ ١٣٠.

السّببُ الثّالثُ: الاحترازُ الدّينيُّ .

الاحترازُ أو التّحرزُ الدِّينيُّ من أهمِّ الأسبابِ في عدمِ الاحتجّاجِ ببعضِ النّصوصِ الشّرعيّةِ، وفي مقدّمتِها الحديثُ النّبويُّ، ويُقالُ احْتَرَزْتُ من كذا وتَحَرَّزْتُ: توقيتُهُ[1]، فهو التّحفظُ والاحتراسُ والخشيةُ من الوقوعِ في الخطأِ في المعنى أو في وضعِ القواعدِ، ومن خلالِ كلامِ القدماءِ والمحْدثينَ من أهلِ اللغةِ والنّحوِ يمكنُ القولُ أنَّ الاحترازَ الدّينيَّ في النّحوِ هو: الاحتراسُ أو الخشيةُ من التّعاملِ مع النّصّ الشّرعيّ من ناحيتين، الأولى: الاحترازُ من تحميلِ النّصِّ الشّرعيِّ معنىً لا يحتملُهُ اللفظُ، وهذه عامّةٌ في القرآنِ الكريمِ، والحديثِ النّبويِّ، والثاني: الاحترازُ من بناءِ القواعدِ على ما روي من الحديثِ النّبويِّ بالمعنى، أو الاحترازُ من روايةِ الحديثِ الموضوعِ المكذوبِ.

إنّ أكثرَ ما وردَ في مسألةِ الاحترازِ كانَ مع الحديثِ النّبويِّ، لذلكَ سأبدأ بها قبل الكلامِ عن الاحترازِ في الاستشهادِ بنصوصِ القرآنِ الكريمِ، وكنتُ بيّنتُ فيما سبقَ أنّ سيبويهَ لم يَستشهدْ بالأحاديثِ النّبويّةِ، وإذا أوردَها فلا يُسَمّها حديثًا، ولم ينسبْها إلى النّبيِّ – صلّى الله عليه وسلَّمَ – وذكرتُ أنّ عددَ الأحاديثِ المرويّةِ التي لم يسمْها لا يتجاوزُ عددَ أصابعِ اليدينِ، ولعلَّ سيبويهَ تركَ لِمن يأتي بعدَهُ أنْ يُكملَ هذا النّقصَ حينَ تستقرُّ روايةُ الحديثِ.

إنّ روايةَ الحديثِ بالمعنى هي سببُ هذا التّحرزِ، وهذا يعني أنّ النّحاةَ أرادوا اللفظَ النّبويَّ أولًا، ولهذا بقيَ النّحاةُ صامتينَ عن الخوضِ في حكمِ الاحتجاجِ بالحديثِ ما يقربُ من ستةِ قرونٍ، فلا يحتجّونَ بهِ إلّا على وجهِ النُّدرةِ، أو القِلَّةِ إلى أن جاءَ أبو الحسن ابنُ الضائعِ المتوفّى سنة (٦٨٦هـ) الذي يُعدُّ أولُ من نُقِلَ عنه أنّه تحدّثَ في احتجاجِ

(١) ينظر الجوهري، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ٣ / ٨٧٣

النّحويينَ بالحديثِ[١]، فقد نَقلَ السّيوطيُّ عنه أنّ تجويزَ الرّوايةِ بالمعنى هو السّببُ في انصرافِ أئمةِ النّحوِ كسيبويه وغيرِهِ عن الاستشهادِ بالحديثِ، فهو يرى أنّه لولا تصريحُ العلماءِ بجوازِ النّقلِ بالمعنى لكانَ كلامُ النبيِّ هو الأولى، لأنّهُ أفصحُ العربِ.[٢]

وقصدُهُ أنَّ من علماءِ الشّريعةِ من أجازَ الرّوايةَ بالمعنى، فهي عندهم لا تعني أنَّ كلَّ حديثٍ نبويٍّ روي بالمعنى هو موضوعٌ مكذوبٌ على النّبيِّ، فلهم شروطُهُم وضوابطُهُم في قبولِ روايةِ الحديثِ ، وخاصّةً إذا كانت لا تُعارِضُ اصولَ الدينِ، وأركانِه، ولأنّها تحقّقُ غرضَهم في الاستدلالِ، وبناءِ الأحكامِ الشرعيةِ عليهِ، وقد ذكرَ الشاطبيُّ أنّ المقصدَ الأعظمَ لتلقي الأحكامِ الشّرعيّةِ هو المَعنى لا اللفظ[٣]، وهو لا يقصدُ رفضَهُم للفظِ النّبويّ بل هو إجازةُ الروايةِ بالمعنى لبناءِ الحكمِ الشّرعيِّ، ولهذا استدلَّ علماءُ الشّريعةِ بالحديثِ النّبويِّ أكثر من الشِّعرِ لأنَّ مصادرَ الاستدلالِ عندهُم هي القُرآنُ، والسّنّةُ أولا، أما في النّحوِ فالحكمُ في بناءِ القواعدِ يَحتاجُ إلى اللفظِ النّبويِّ أولًا خشيةَ بناء قاعدةٍ على لفظٍ ليسَ لهُ،

ويرى الدكتور أبو المكارم أنّهُ لم يشذّ منهم عن هذا السّكوتِ أحدٌ في المرحلةِ الأولى للقياس النّحويِّ.[٤]

ويمكنُ أنّ نُضيفَ سببًا آخرَ، وهو أنّ سيبويهَ عاشَ في العراقِ الذي كان يسودُهُ الصِّراعُ الفكريُّ، والسّياسيُّ، والمذهبيُّ، والدّمويّ، وأثرُهُ على الوضعِ، والدّسِّ في الحديثِ النّبويِّ، فقد توفي سيبويه سنة ١٨٠هـ، والمشهورُ أنّ الوضعَ في الحديثِ النّبويِّ

(١) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النّبوي،١٦.
(٢) ينظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص: ٨٦
(٣) ينظر الشّاطبيّ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٣/ ٤٠١.
(٤) ينظر ابو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص: ١٢٩.

بدأ حينما وقعت الفتنةُ التي أدّتْ إلى استشهادِ الخليفةِ عثمانَ، أي بدأتْ في أواخرِ عهدهِ سنة ٣٥هـ، حيثُ بدأتِ الفِرقُ بالظّهورِ، واستغلَّها أعداءُ الإسلامِ بوضعِ رواياتٍ كاذبةٍ عن النّبيّ – صلّى الله عليه وسلَّمَ –، وقد ذكرَ ابنُ سيرين هذا بوضوحٍ بقولِهِ: ((لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.))[١]

ويرى آخرونَ أنّ سَنةَ أربعينَ هي التي شهدتْ بوضوحٍ ظهورَ الوضعِ في الحديثِ لأغراضٍ سياسيةٍ أو عقائديةٍ بعدَ أنْ حدثتِ الحربُ، وسالتِ الدّماءُ في الخلافِ بين عليٍّ ومعاويةَ فانقسمَ المسلمونَ فيما بينهم[٢]، والمعروفُ أنّ عليًّا توفي سنة ٤٠هـ، وتوفي معاويةُ بن أبي سفيان سنة ٦٠ هـ، وعاشَ سيبويه في زمنِ حكمِ العباسيينَ الذينَ حكموا في سنة ١٣٢هـ، الذينَ اِعْتَبَرَوا أنفسَهم ورثةَ أهلِ البيتِ من أقرباءِ النّبيِّ حينَ قضوا على حكمِ الأُمويينَ، وعليهِ ليس غريبًا أنْ يتحرّزَ سيبويهُ من روايةِ الحديثِ بل ويتحرّز من تسميتِهِ حديثًا نبويًّا، ليسَ طعنًا بفصاحةِ النّبيِّ بلْ تحرزًا من نسبةِ كلامٍ قد لا يكونُ لهُ.

ولعلَّ مُعترضًا يرى أنّ هذا لا يَشفعُ لسيبويه لوجودِ أحاديثَ لَم يصبْها الوضع، أقولُ إنّ نسبةَ حديثٍ لرسولِ اللهِ قد يكونُ رويَ بالمعنى، أو موضوعًا فيها تحذيرٌ شرعيٌّ يعرفُهُ سيبويهُ، وقد كانَ عندَهُ مِنْ كلامِ العربِ، وشعرِهم شواهدُ هي نفسُها من نمطِ الحديثِ النّبويِّ الذي يتحرَّزُ من روايتِهِ، وشيءٌ آخرُ وهو أنَّ أشهرَ مَنْ كتبَ في الحديثِ الصّحيحِ هو البخاريّ، وتلاهُ آخرونَ، وهذا كان بعدَ سيبويه، فقد ولِدَ البخاريُّ بعدَ وفاةِ سيبويه بأكثرَ من عشرِ سنينَ، فهوَ وُلِدَ سنة ١٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٥٦هـ.

---

(١) النيسابوري، صحيح مسلم باب: في أنّ الاسناد من الدين، ١/ ١٥.

(٢) ينظر الشربيني، عماد السّيد، عدالة الصحابة رضي الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسّنة النّبوية ودفع الشّبهات، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ص٢٤، ٤٥ .

وعلينا أنْ نكرِّرَ أن النّحاةَ وعلى رأسِهم سيبويه قرّروا لمنهجِهم من البدايةِ أن يُكثروا من الاستشهادِ بكلامِ العربِ المحتجِّ بلغتِهم وخاصّة الشّعر، لأسبابٍ ذكرتُها وسأذكرُ غيرها، وعليهِ فالاحترازُ سببٌ من الأسبابِ في منهجِهم النّحويّ.

وتظنُّ الدّكتورة خديجة الحديثي أنّ سيبويهَ لم يصرحْ بالحديثِ النبويِّ لأنّهُ جعلَهُ تابعًا لكلامِ العربِ، فهي ترى أنّ سيبويه ربّما اعتبرَ أنّ الكلامَ المحتجَّ به نوعان هما : كلامُ اللهِ سبحانَهُ وتعالى، وكلامُ البَشرِ بما فيهم الرّسولُ، وأصحابُهُ، وغيرُهُم، والحديثُ النّبويّ يندرجُ في كلامِ البشرِ لأنّ النّبيّ - صلَّى الله عليه وسلَّمَ - تكلّمَ بكلامِ قومِهِ قريش، والعرب.[1]

ومهمّا قيل مِنْ أسبابٍ فإنّي أراها أسبابًا فرعيّةً، لأنَّ النّحاةَ قرّروا منذُ نشأةِ النّحوِ أنَّ لغةَ الاحتجاجِ تؤخذُ أولًا من البوادي، ومِن قبائلَ معينةٍ، فلم يكنْ من منهجِهم تقديمُ القرآنِ، والحديثِ النّبويِّ على كلامِ العربِ، ولكنْ يمكنُ أنْ يُقالَ لولا الاحترازُ لكانَ الاستشهادُ بالحديثِ النّبويِّ أكثر مِمّا هو عليهِ.

أمّا فيما يخصُّ القرآنَ الكريمَ، فيرى الدّكتور محمّد عيد أنّ النّحويينَ انصرفوا عن كثرةِ الاستشهادِ بالقرآنِ، وقراءاتِهِ إلى الشّعرِ بسببِ الاحترازِ الدّينيِّ نفسِهِ[2]، ثمّ يُعلّلُ السّبَبَ بأنّ طبيعةَ التّفكيرِ الذي فرضَ نفسَهُ يقومُ على تعدّدِ الآراءِ، وعلى إعمالِ الذّهنِ في النّصِّ - كما هو واضحٌ في كتبِ النّحوِ - ويرى أنّ النّصَّ القرآنيَّ لا يَتحملُ ذلكَ، ولا يُطيقُهُ.[3]

(١) الحديثي، خديجة ،الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ٧٥، جامعة الكويت ،١٤٩٤هـ ١٩٧٤م،مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧.

(٢) ينظر عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: ١٠٦

(٣) ينظر عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص:١٠٦.

وأضيفُ سببًا آخرَ وهو أنّ مِنَ النّحاةِ من جعلَ بعضَ القراءاتِ القرآنيَّةِ التي ردّوها تقعُ في هذا الاحترازِ، لأنّها عندَهُم - كما تبيّنَ لي فيما ذكرتُهُ سابقًا - هي اجتهادُ قارئٍ فاحترزُوا منها.

أقولُ إنّ الاحترازَ الدّينيَّ لا يكفي لتقديم الشّعرِ على النّصِّ القرآنيِّ إلّا لسببٍ معتبرٍ عندهم، وهو أنّهم يرونَ أنّ بناءَ القواعدِ يَجبُ أنْ يقومَ على لغةِ المتكلّمينَ نفسِها أولا - وهذا ليسَ خطأً - فهم لم يُهملوا النّصَّ القرآنيَّ، فهو أحدُ مصادرِ الاستدلالِ النّحويِّ الأصيلةِ، وإنْ جاءَ في المرتبةِ الثّانيةِ، فهو عندهم حجَّةٌ تُبنى عليه القواعدُ النّحويَّةُ، وعليهِ فالقضيةُ قضيةُ منهجٍ مُتَّبَعٍ عند اللغويينَ، والمُفسرينَ، والنّحاةِ، وهو الاستشهادُ بالشّعرِ لبيانِ المعنى، والتفسيرِ، واستنباطِ قواعدِ النّحوِ.

السَّبَبُ الرّابعُ : قيامُ القياسِ على الاستعمالِ اللغويِّ أولا، لا على القياسِ المنطقيِّ.

القياسُ اصطلاحًا عندَ النّحاةِ نوعان، الأوّلُ: القياسُ اللغويُّ ويسمّى أيضا: القياسُ التّطبيقيُّ، أو القياسُ الاستعماليُّ أو قياسُ الأنماطِ، وهذا هو موضوعنا الذي يُثبتُ أنّ النّحاةَ ذهبُوا إلى كلامِ العربِ أولا لاستنباطِ القواعدِ منه، فهو عملٌ يقومُ بهِ ابنُ اللغةِ المتكلِّمُ بها، وهو أنْ ينتحي سَمْتَ كلامِ العربِ كما ذكرَ ذلكَ ابنُ جني[1]،فهو:((مقارنَةُ كلماتٍ بكلماتٍ، أو صيغٍ بصيغٍ، أو استعمالٍ باستعمالٍ، رغبةً في التّوسعِ اللغويِّ، وحرصًا على اطّرادِ الظّواهرِ اللغويَّةِ.))[2]، وعليه فالقياسُ اللغويُّ هو تطبيقٌ للنّحوِ، وليس نحوًا، وهو نفسُهُ الذي يقومُ بهِ الطّفلُ الذي له مَلَكَةٌ فِطريَّةٌ

(١) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، ١ / ٣٥

(٢) أنيس، د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ،الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة ،١٩٦٦م ص:٩.

حينَ يستمعُ، فتجعل في استطاعتِه أنْ يكتسِبَ اللغةَ مِمَّنْ حولَهُ، فيقومُ باسْتِظهارِ نظامِها، والتّعرفِ على طرقِ تركيبِها في بدايةِ عمرِه، وفي نهايةِ السَّنةِ الثّالثةِ يكونُ قد استضمرَ كلّ التّراكيبِ الأساسيّةِ لهذهِ اللغةِ [1]، وهو ما ذكرَهُ ابنُ جني بقوله: ((ما قيسَ على كلامِ العربِ فهوَ من كلامِ العربِ.))[2]، وقد كرَّرَ ابنُ جني هذه العبارة في كتابِه الخصائصَ في صفحاتٍ أخرى على ما أحصيتُهُ مَنْ تعابيرَ متقاربةٍ أربعَ مرّاتٍ.[3]

وأمّا القياسُ الثاني فهو القياسُ النّحويُّ، ويُسمّى قياسُ الأحْكَامِ، وهو: ((حَملُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ إذا كانَ في معناه))[4]، وهذا القياسُ جاءَ متأخِّرًا، وهو منطقيٌّ افتراضيّ، فإذا كانَ القياسُ اللغويُّ (انتحاء) فإنّ القياسَ النّحويَّ:(نحو)، ولعلَّ هذا هو الذي دعا ابنَ سلّام إلى وصفِ الحضرميّ بأنّهُ: (مَدَّ القياسَ)، وقد تفرّعَ القياسُ النّحويُّ إلى تقسيماتٍ هي :١- قياسُ العِلّة، ٢- قياسُ الشّبهِ، ٣- قياسُ الطّرد، ومن ثمّ تفرّعَ إلى تقسيماتٍ أخرى[5]، وقد يقيسُ النّحويُّ في هذا القياسِ ما لم يسمعُهُ عن العربِ كما فعلَ الفراءُ، وسيأتي مثالُهُ لاحقًا.

كانَ منهجُ النّحوِ في أوّلِ ظهورِهِ في القياسِ يقومُ على القياسِ الأوّلِ، وهو القياسُ

(١) ينظر حسّان، تمّام حسّان، الأصول دراسة إبستيمُولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، الناشر: عالم الكتب، رقم الطبعة :لا يوجد، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م، ص: ١٥١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٥٨.

(٣) ينظر ابن جني، الخصائص، ١/ ١١٥، ٣٦١، ٣٧٠، وينظر ٢/ ٢٧

(٤) ينظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدّين بن محمّد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، (رسالتان لابن الأنباري) : الإغراب في جدل الإعراب، ولُمَعُ الأدلة في أصولِ النحو، قدّم لها وعني بتحقيقها : سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧١م. ص:٤٥.

(٥) ينظر الأنباري، (رسالتان لابن الأنباري) : الإغراب في جدل الإعراب، ولُمَعُ الأدلة في أصولِ النحو ،ص: ١٠٥.

اللغويُّ، أو قياسُ الاستعمالِ، أي على ما استعملتْهُ العربُ ممّا جمعُوهُ، وأطالوا رحلتَهم لأجلِه، وإنَّ مَدَّ القياسِ، وشرحَ العِللِ ظهرَ بعدَ عهدِ أبي الأسودِ على يدِ الحضرميِّ عَبْدِ اللّٰهِ بن أَبِي إِسْحَاق المتوفّى سنة (١١٧هـ)، فقد اشتُهِرَ عنه سعيُهُ إلى اطِّرادِ القاعدةِ، وفقا للقياسِ الذي جعلَهُ حَكمًا في مسائلِ النّحوِ، فهو ((أوّلُ من بَعَجَ النّحوَ، وَمَدَّ القياسَ، والعِللَ))[1]،وهو القائلُ لِيونسَ: ((عليكَ بباب منَ النّحوِ يَطَّرِدُ، ويَنقَاسُ.))[2]، وكذلكَ فعلَ الفرّاءُ (ت٢٠٧هـ) فهو كانَ يجتهدُ بما لم يُسمَعْ عن العربِ، فمثلا كانَ يقيسُ جمعًا على جمعٍ، فقد جمعَ يومَ: (الخميس) على الأَخْمِسَةِ، والأخَامِسِ، وكذلكَ الأخاميس والخُمُسِ، كما تقول: قَمِيْصٌ، وقُمُصٌ، وأَقْمِصَةٌ، وهو يعترفُ أنه لم يسمعْهُ مِنَ العربِ.[3]

ومما سبقَ يمكنُ بسهولةٍ أنْ نفرقَ بين القياسينِ اللغويِّ الاستعماليِّ، والقياسِ النّحويِّ، فالأوّلُ هو الأصلُ الذي بدأ بهِ النّحاةُ في وضعِ قواعدِهم عليهِ مِن لغةِ العربِ، وهذا يقتضي منهم الإكثارَ من الشّواهدِ، وهي موجودةٌ بكثرةٍ، ومتوافِرَةٌ في كلامِ العربِ، شعرِهم، فقصدوا إلى البوادي، ومناطقِ الاستشهادِ ليكتبوا عنهم، فامتلأتْ غُرَفُ بيوتِ بعضِهم من صُحفِ الشّواهدِ شِعرًا ونثرًا عدا ما حفظُوه، فوضعوا القواعدَ عليها، فكان سببًا مهمًا من أسبابِ كثرةِ استشهادِهم بلغةِ العربِ، وخاصّة الشّعرَ.

(١) الجُمحي، ابن سلّام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدة : ١/ ١٤.

(٢) الزّبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم :ص٢٤

(٣) ينظر الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ،الأيام والليالي والشّهور، تحقيق إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٦م : ص٣٤.

وكانَ بوسعِهم الذهابُ إلى نصوصِ القرآنِ الكريمِ مباشرةً، والإكثارِ منها، أو من نصوصِ الحديثِ النّبويِّ، والقياسِ عليهما قياسَ الاستعمالِ اللغويِّ، ولكنّهم لم يفعلوا، لكلِّ الأسبابِ التي ذُكرتْ في هذا البحثِ، على تفاوتِ درجةِ أوّليتِها.

وعلى الرّغمِ من أنّ القياسَ النّحويَّ يقومُ على افتراضاتٍ منطقيّةٍ كانت أحدَ أسبابِ تعقيدِ النّحوِ إلّا أنّهُ كذلكَ عملٌ يقومُ على كلامِ العربِ شِعرًا، ونثرًا، فلم يَخرجُوا عن منهجِهم.

الخاتمة

إنّ الأسبابَ السّابقةَ تكفي - كما أرى - لِنفهَمَ طبيعةَ منهجِ النّحاةِ الأوائلِ قبلَ أنْ نستعجلَ بانتقادِهم، أو انتقادِ منهجِهم فيما يخصُّ تقليلَ شواهدِ القرآنِ، والحديثِ النّبويّ قياسًا لِشواهدِ الشّعرِ، وكلامِ العربِ، فقد كانتْ ومازالتْ قواعدُهم تُستعمِلُ في ردِّ الطّاعنينَ بفصاحةِ القرآنِ الكريمِ.

وعلى ما سبقَ يمكنُ الخروجُ بالنّتائجِ الآتيةِ:

١- على الرّغمِ مِنْ كونِ لغةِ القرآنِ الكريمِ من مصادرِ الاستدلالِ الأصيلةِ عندَ النُّحاةِ الأوائلِ إلّا أنّهم اختاروا أنْ يكونَ أغلبُ عملِهم محصورًا باللغةِ العربيّةِ التي نزلَ بها القرآنُ لا بلغةِ القرآنِ نفسِه.

٢- نظروا إلى القرآنِ الكريمِ بأنَّ لهُ لغةَ الكمالِ، وهو مُتفرِّدٌ في اساليبِه، ومنَ الصّعوبةِ وضعُ كلِّ النّحوِ وفقَ هذا الأسلوبِ المتفرِّدِ، فاحتاجُوا إلى لغةِ العربِ المستعملةِ، وهي كثيرةٌ وخاصّة الشّعر.

٣- تعاملوا مع القراءاتِ على أنّها اجتهادٌ للقرّاءِ يقعُ ضمنَ ضوابطِهم النّحويّةِ، فهي والأحرفُ السّبعةُ رخصةٌ لقبائلِ العربِ وفقَ لهجاتِها.

٤- المشكلةُ التي قامَ النّحو لأجلِها هي اللحنُ، وهي نفسُها فرضتْ منهجَ الإكثارِ مِنَ

شواهدِ لغةِ العربِ وخاصّة الشّعر.

٥- في بدايةِ نشوءِ النّحوِ كانَ القياسُ اللغويُّ الاستعماليُّ هو المُتّبعُ، وفرضَ عليهم هذا القياسُ الإكثارَ من لغةِ العربِ المستعملةِ، وأمّا القياسُ المنطقيُّ فهو متأخِّرٌ، وكذلك قد يقومُ على افتراضِ لغةٍ لم تُسمَعْ من العربِ.

٦- إنّ خشيةَ النّحاةِ وتحرّزَهم من روايةِ الحديثِ النّبويِّ بالمعنى جعلَهم يسلكونَ منهجَ تقديمِ الاستدلالِ بكلامِ العربِ، وشعرِهم عليه، وأمّا من النّاحيةِ الشّرعيّةِ فإنّ الفقهاءَ يستدلّونَ بالحديثِ الذي رويَ بالمعنى لضوابطَ، وشروطٍ عندَهم.

٧- بقيَ النّحاةُ مُلتزمينَ بمنهجِ الإكثارِ من لغةِ العربِ وخاصّة الشّعر، وتقديمه على الاحتجاجِ بالقرآنِ والحديثِ النّبويّ زمنًا طويلا بما يقرُبُ من ستّةِ قرونٍ دونَ إحداثِ تغييرٍ فيه، وذلكَ لأنّ النّحاةَ الأوائلَ المُؤصّلينَ لعلمِ النّحوِ سنّوا هذه السّنةَ لِمَنْ جاءَ بعدهم، وبقيتْ سائدةً كلَّ هذه القرون.

٨- لقد حدثَ ما يقربُ من الإجماعِ على منهجِ النّحاةِ الأوائلِ ليس من علماءِ النَّحوِ فقط بل من علماءِ الأمّةِ من اللغويينَ، وعلماءِ الشَّريعةِ، وغيرِهم، وأغلبُ الطّعنِ على منهجِ النّحاةِ في الإكثارِ من الشّعرِ جاءَ في قرونٍ متأخّرة، وفي عصرِنا الحديث.

٩- الذينَ طَعنوا بمنهجِ النّحاةِ الأوائلِ لم يقدِّموا نحوًا تكثرُ فيهِ شواهِدُ القرآنِ، والحديثِ النَّبويِّ على حسابِ شعرِ العربِ، ونثرِهم.

١٠- لقد اتّبَعَ النّحاةُ سنّةَ ابنِ عبّاس، والصّحابةِ التي قامتْ على بيانِ معاني القرآنِ بالشِّعرِ، وكلامِ العربِ، ولم يحيدُوا عنها كثيرًا، فلا بدَّ من إعطاءِ هذه المنهجيّةِ حقّها قبلَ الطّعنِ بالنّحاةِ، وهو الأمرُ الذي مرَّ عليهِ كثيرٌ من الباحثينَ مرورًا سريعًا.

١١- لقد جاءنا علمُ النَّحوِ بقواعدِه، وتأصيلاتِهِ الدَّقيقةِ، وهذا لا يعني أنّ النّحوَ ظلَّ كاملا بلا مآخذ، فهو لم يَسلمْ من الاعتراضاتِ قديمًا وحديثًا على منهجِهِ، لأنّهُ جهدٌ

بشريٌّ، وهذه الاعتراضاتُ لا تؤثِّرُ في النّحوِ، وثمرَتِه، وعظمَتِه.

١٢- لقد كانَ النّحو منذُ نشأتِهِ إلى يومِنا هذا مبيّنًا للغةِ القرآنِ، ومدافِعًا عنها، واعتمدَ عليهِ المفسّرونَ، واللغويّونَ في مواطنَ عديدةٍ للردِّ على من طعنَ في لغةِ القرآنِ الكريمِ.

المصادر

١- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص ،المحقق: محمّد علي النجار (ت١٣٨٥هـ) النّاشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة:٤، سنة النشر: لا توجد.

٢- ابن حزم، أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمّد شاكر، قدم له: أ.د. إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، لا توجد سنة النشر، ولكن الاستاذ إحسان كتب في آخرِ تقديمه للكتاب: بيروت، ٣٠ تشرين الثاني ،١٩٧٩م.

٣- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد بن إبراهيم البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، النّاشر: دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

٤- ابن رشيق، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، النّاشر: دار الجيل، الطبعة:٥، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ)، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، كتبها : خالد حسن أبو الجود، النّاشر: وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، سنة النشر لا توجد.

٦- ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عبد ربه ابن حبيب ابن

حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ) ، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧- ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ.

٨- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصّاحبي في فقه العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، بيروت، النّاشر: مكتبة المعارف، سنة ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

٩- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة:٢، ١٤٠٠هـ.

١٠- ابو بكر، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، السّنن الكُبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصريّ (ت: ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، المحقق: محمّد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، ١٣٨١هـ.

١٢- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، الطبعة:١، القاهرة ،٢٠٠٦م.

١٣- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدّين بن محمّد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، (رسالتان لابن الأنباري) : الإغراب في جدل الإعراب، ولُمَعُ الأدلة في أصولِ النحو، قدّم لها وعني بتحقيقها : سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت،

١٣٩٩هـ - ١٩٧١م.

١٤- الأنباري، عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، النّاشر: المكتبة العصرية، الطبعة:١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٥- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (المتوفى: ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط:٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦- الأنباري، محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٧- الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، دار المعارف بمصر، ١٢٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٨- أنيس، د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ،الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة ،١٩٦٦م.

١٩- أوزون، زكريا، جناية سيبويه، النّاشر: رياض الرّيس للكتب والنّشر، الطبعة الأولى، تموز، بيروت، ٢٠٠٢.

٢٠- البخاري، محمّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (صحيح البخاري) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، مع الكتاب: شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، الطبعة: الأولى،

١٤٢٢هـ.

٢١- البغا، مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، الواضح في علوم القرآن، الناشر: دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢٢- البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تحقيق عبد السّلام هارون، النّاشر: مكتب الخانجي ،القاهرة، ١٩٨٩م.

٢٣- تركي، ليلى، و حويذق سكينة، عباس، مطيرة، وبكوش، سارة ،بإشراف الاستاذ: محلو عادل، الشواهد اللغويّة في كتاب العين (دراسة وصفية وإحصائيّة)، الجزءان الأوّلان نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اللغة والأدب العربي، تخصص لسانيات عامة، الجمهورية الجزائريّة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، كليّة الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، تخصص: لسانيات عامّة، سنة١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.

٢٤- جاسم، د. سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق ،١٩٩٧م.

٢٥- الجُمحي، ابن سلّام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدة.

٢٦- جمعة، خالد عبد الكريم ،شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة بالكويت،ط١،سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٧- الجواري، أحمد عبد السّتار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ، النّاشر: المجمع العلمي العراقي، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٨- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، الصّحاح

تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٩- الحديثي، خديجة ،الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ٧٥، النّاشر: جامعة الكويت ،١٤٩٤هـ ١٩٧٤م،مطبوعات جامعة الكويت رقم: ٣٧.

٣٠- حسّان، تمّام حسّان، الأصول دراسة إبستيمُولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، الناشر: عالم الكتب، رقم الطبعة :لا يوجد، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .

٣١- الحسن، د. أحمد الحسن، وأبو هولا، د. رياض رزق الله، أبو الدُّقَيْش الأعرابي، حياته، ومروياتُه وآراؤه اللغويّة، النّاشر: مجلة العلوم العربيّة، العدد: ٤٢، محرم ١٤٣٨هـ.

٣٢- حمادي، محمّد ضاري، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، بغداد، الطبعة:١، ١٩٨٢ .

٣٣- الحَمَوي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٣٤- الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، المؤلف: المحقق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: ٢ ،١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٣٥- الذّهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت : ٧٤٨هـ)، سير أعلام النُبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ،ط:٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٦- الرّازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، أو المسمّى : (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: ٣، ١٤٢٠هـ.

٣٧- الرّاغب، أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني، (المتوفى: ٥٠٢هـ) ،تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، النّاشر: دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ١٩٨٣م.

٣٨- رضا، محمّد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت ١٣٥٤هـ)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، النّاشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٣٩- الزّبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، المحقق: محمّد أبو الفضل إبراهيم.

٤٠- الزّجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط:١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤١- الزّركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطب:١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

٤٢- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

٤٣- السّامرائي، إبراهيم، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط:١، سنة ١٩٨٧م.

٤٤- السّامرائي، فاضل صالح، التّعبير القرآنيّ، الناشر: المكتبة القانونية، بغداد،٢٠٠٩م.

٤٥- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٦- السّيرافي، أبو سعيد بن عبدالله، أخبار النّحويين واللغويين البصريين، تحقيق طه محمّد الزيني، محمّد عبد المنعم الخفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣ه-١٩٦٦م.

٤٧- السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٤٨- السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق: د. محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط:١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٩- السيوطي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الدّر المنثور، النّاشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، رقم الطبعة: لا يوجد، ٢٠١١م.

٥٠- السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، سبب وضع علم العربية، المحقق: مروان العطية، دار الهجرة - بيروت - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٥١- السّيوطيّ، جلال الدّين (ت٩١١هـ) ،المزهر في علوم اللغة وانواعها، تحقيق:

فؤاد علي منصور، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة ٨، سنة ١٩٩٨م.

٥٢- الشّاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٥٣- الشّاطبيّ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثُيمين، السّعودية، النّاشر: وزارة التعليم العالي، جامعة أمّ القرى، مكّة ،معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، ط:١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٤- الشربيني، عماد السّيد، عدالة الصحابة رضي الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسّنة النّبوية ودفع الشّبهات، النّاشر: مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٥- الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، الطبعة: ٤، يناير ٢٠٠٠.

٥٦- الطويل، السيد رزق، مقال بعنوان : إمام النحاة وقضية الاستشهاد بالحديث، النّاشر: مجلة الأزهر، في تسعة أعداد متتالية من عدد شوال ١٤٠٨هـ إلى جمادى الأولى ١٤٠٩هـ، مصر.

٥٧- ضيف، شوقي، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف.

٥٨- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمّد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٩- عوض، إبراهيم، دفاع عن النّحو والفصحى، (الدعوة إلى العامية تطل برأسها من جديد)، مجلة الألوكة الأدبيّة واللغويّة، (إلكترونيّة)، مقالات من تاريخ:

١٥/ ٣/ ٢٠١٥م إلى ٢٥/ ٥/ ١٤٣٦ه.

٦٠- عون، حسن ،تطور الدرس النحوي، النّاشر: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة: ١٩٧٠م.

٦١- عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ،رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، النّاشر: عالم الكتب، دار الشرق الأوسط للطباعة، العطار وشركاه، القاهرة، ١٩٨٨م.

٦٢- عضيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تقديم: محمود محمّد شاكر، دار الحديث، القاهرة .

٦٣- الفارابي، أبو نصر محمّد بن محمّد (ت ٣٣٩هـ) كتاب رسالة الحروف، حقّقه وقدّم له محسن مهدي ،الطبعة:٢، النّاشر: دار المشرق بيروت لبنان، سنة ١٩٨٦م.

٦٤- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت:٢٠٧هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النّجاتي، محمّد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط: ١.

٦٥- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ،الأيام والليالي والشّهور، تحقيق إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٦م.

٦٦- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمّد القاضي (ت ١٤٠٣)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: ٤، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٦٧- القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري (ت:٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط:٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٦٨- المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرّيّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة:٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٦٩- مكرم، عبد العال سالم مكرم، القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

٧٠- المتقّي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ظ:٥، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

٧١- ناصف، علي النّجدي، سيبويه إمام النحاة، م النّاشر: مكتبة نهضة مصر، الفجالة، ١٩٥٣م.

٧٢- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت ٢٦١هـ)، (صحيح مسلم)، بشرح النووي، المسمّى: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٣- النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

مجلة السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE JOURNAL

NO. 20

الرقم الدولي للمجلة
(2522 - 3402)
ISSN - 2959555-X (Print)
ISSN - 29595541- (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

August
A.H 1447- A.D 2025

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مطبعة انوار دجلة
موبايل ٠٧٧٠٧٩٩٢٦١٧